شركة الإسمنت الوطنية
(شركة مساهمة عامة)

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

شركة الإسمنت الوطنية.ش.م.ع.
National Cement Co. p.s.c.

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة شركة الإسمنت الوطنية ش م ع أن يقدم تقريره مع البيانات المالية المدققة لشركة الإسمنت الوطنية ش م ع ("الشركة") عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

الأنشطة الرئيسية:

تأسست شركة الإسمنت الوطنية في عام ١٩٦٨ بتوجيه من المغفور له صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، حاكم دبي آنذاك. حيث كانت رؤيته تتمثل في خلق آفاق جديدة للصناعة باستخدام الموارد المحلية والمواد الخام المحلية. وبناءً عليه، تم إنشاء شركة الإسمنت الوطنية لإنتاج المواد الأساسية اللازمة لتلبية احتياجات الطفرة العمرانية المتوقعة في الإمارات العربية المتحدة والمنطقة. هذا وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تصنيع وتوريد الإسمنت والكلنكر. كما تستثمر الشركة أيضًا فائض أموالها بهدف تحقيق دخل إضافي.

الأداء المالي:

إن المركز المالي والنتائج المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مدرجة في البيانات المالية المدققة المرفقة.

أعضاء مجلس الادارة:

يتألف مجلس الإدارة من:

السيد / راشد سيف أحمد الغرير	رئيس مجلس الإدارة
السيد / مازن محمد محي الدين الخطيب	نائب رئيس مجلس الادارة
السيد / إياد مظهر صالح ملص	عضو مجلس الادارة
السيد / بدر عبدالله احمد الغرير	عضو مجلس الادارة
السيد / ثاني عبد الله سهيل جمعة الزفين	عضو مجلس الادارة
السيد / سلطان عبد الله أحمد ماجد الغرير	عضو مجلس الادارة
السيدة/ رجاء محمد غانم سعيد المزروعي	عضو مجلس الادارة

مدققو الحسابات:

تم تدقيق البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل شركة جرانت ثورنتون.

شكر وتقدير:

يود المجلس أن يعرب عن امتنانه وتقديره لجميع مساهمي الشركة وعملائها وشركاء الأعمال لديها الذين كان دعمهم المستمر يعدُّ مصدر قوة وحافزاً كبيراً. كما يود مجلس الإدارة أن يُثني أيضًا على العمل الدؤوب والجهود التي تبذلها إدارة الشركة والموظفين فضلاً عن ولائهم ومثابرتهم لصالح الشركة ومساهميها.

نيابة عن مجلس الإدارة،

راشد سيف أحمد الغرير
رئيس مجلس الإدارة
١٢ فبراير ٢٠٢٥

Commercial Registration No. 41150
Authorised and paid up Share Capital
AED 358,800,000

سجل تجاري رقم ٤١١٥٠
رأس المال المصرح به والمدفوع ٣٥٨،٨٠٠،٠٠٠ درهم

جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة
(فـرع دبـي)

مكتب رقم 302 و 303 و 308
مركز دبي التجاري، مبنى رقم 5، الطابق الثالث
دبي، الإمارات العربية المتحدة

ص.ب. ١٦٢٠
هـ: ٣٨٨٩٩٢٥ (٤) ٩٧١+
ف: ٣٨٨٩٩١٥ (٤) ٩٧١+
www.grantthornton.ae

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة الإسمنت الوطنية (شركة مساهمة عامة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة الإسمنت الوطنية (شركة مساهمة عامة) ("الشركة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذلك بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة *"مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية"* في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً *لقواعد الأخلاقيات المهنية الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)*، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد الأخلاقية. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا.

التأكيد على أمر

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ١٤-٤ حول البيانات المالية الذي يستعرض الوضع الحالي في السودان وتقييم الإدارة لهذا الوضع كذلك. إن رأينا غير معدل بهذا الشأن.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أبدى رأياً غير معدّل حول تلك البيانات المالية بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٤.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفقاً لتقديرنا المهني، الأكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وقد حددنا الأمر المبين أدناه باعتباره أحد أمور التدقيق الرئيسية اللازم توضيحها في هذا التقرير.

وقد تم التعامل مع ذلك الأمر في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، علماً بأننا لا نبدي رأياً منفصلاً عن هذا الأمر. يتم بيان كيف تم تناول أمور التدقيق الرئيسية أدناه في سياق تدقيقنا.

© 2025 جميع الحقوق محفوظة لجرانت ثورنتون - الإمارات العربية المتحدة ("جرانت ثورنتون") والتي تمثل جميع التراخيص القانونية التي تعمل بموجبها مؤسسة جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة المسجلة لدى جزر العذراء البريطانية وتعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. تشمل هذه التراخيص فروع الشركة بإمارة أبوظبي ودبي والشارقة بالإضافة إلى فرع الشركة بإمارة أبو ظبي منطقة حرة المسجل لدى سلطة سوق أبو ظبي العالمي تحت اسم جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة وكذا شركة جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة بي في اي المسجلة لدى سلطة دبي للخدمات المالية بإمارة دبي.

تشير "جرانت ثورنتون" إلى العلامة التجارية التي بموجبها تقدم الشركات الأعضاء خدمات التدقيق والضرائب والخدمات الاستشارية إلى عملائها أو تشير إلى شركة عضو واحدة أو أكثر ضمن الشركات الأعضاء في المجموعة حسبما يتطلب السياق. جرانت ثورنتون الدولية المحدودة وشركاتها الأعضاء لا تمثل شراكة دولية بل تمثل كيانات قانونية منفصلة. لا تقدم جرانت ثورنتون الدولية المحدودة أي خدمات للعملاء بإسمها على الإطلاق، بل يتم تقديم الخدمات بواسطة الشركات الأعضاء. جرانت ثورنتون الدولية والشركات الأعضاء ليسوا وكلاء لبعضهم البعض ولا يُلزم أحد الآخر ولا يتحملوا مسؤولية أخطاء وأفعال بعضهم البعض.

Grant Thornton

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة الإسمنت الوطنية (شركة مساهمة عامة) (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

لقد استوفينا المسؤوليات المبينة في فقرة *"مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية"* في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. وبناء عليه، تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة لأغراض تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات التي تم تنفيذها لتناول تلك الأمور الموضحة أدناه، تُقدّم أساساً لإبداء رأينا التدقيقي عن تدقيق البيانات المالية المرفقة.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناوُل أمور التدقيق الرئيسية في سياق تدقيقنا
انخفاض قيمة قيمة قرض مُستحق القبض من شركة زميلة	
على النحو الموضح في الإيضاح رقم ١٤-٢ حول البيانات المالية، فإن بيان المركز المالي للشركة يتضمن قرض مستحق القبض من شركة زميلة تبلغ قيمته ٢٨٨,٢١٣ درهم إماراتي، ويمثل نحو ١١٪ من إجمالي أصول الشركة. وفي تاريخ التقرير، أجرت الإدارة تقييماً بشأن انخفاض قيمة هذا القرض استناداً إلى عوامل محددة، ولم تُحدد أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للقرض. ويعد هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية نظراً لأن رصيد القرض ذو أهمية نسبية، ولأن الشركة الزميلة قد سبق أن عجزت في الماضي عن الوفاء بسداد الالتزامات الخاصة بدينٍ سابق، بجانب أنه لم يتم الانتهاء من إجراءات تجديد اتفاقية القرض بصورة رسمية حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للشركة.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية: • حصلنا على تأكيد مباشر من الشركة الزميلة حول رصيد القرض؛ • حصلنا على آخر تقرير متوفر عن تقييم الأصول فيما يتعلق بالأصول المرهونة الخاصة بالشركة الزميلة والذي تم إجراؤه بواسطة خبير تقييم خارجي مستقل مُكلّف من الإدارة. كما قيّمنا مدى معقولية المنهجيات المتبعة والمدخلات المستخدمة، وتحققنا من أن القيمة العادلة الإجمالية للأصول المرهونة تتجاوز بقدر كافي القيمة الدفترية للقرض المستحق القبض؛ • راجعنا المنهجيات المتبعة في تقييم رصيد القرض بما يشمل تقديرات الإدارة وأحكامها؛ • أخذنا بعين الاعتبار حساسية نموذج اختبار انخفاض قيمة القرض تجاه التغيرات التي تطرأ على الافتراضات الرئيسية؛ • حصلنا على تقرير من المحامي يوضح الرأي القانوني حول مدى إمكانية إنفاذ الرهن على الأصول المرهونة.

Grant Thornton

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة الإسمنت الوطنية (شركة مساهمة عامة) (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

المعلومات الأخرى

تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة، والتي لم ترد في البيانات المالية وتقريرنا التدقيقي بشأنها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى.

إن رأينا عن البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، وبالتالي فإننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا البيانات المالية، تنحصر مسؤوليتنا في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو ما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو ما إذا اتضح وجود أي أخطاء جوهرية بها. إذا تبين لنا، بناءً على الأعمال التي قمنا بها، وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعيّن علينا الإبلاغ عن هذا الأمر. ليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة ومسؤولي التدقيق عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ ووفقاً للنظام الأساسي أيضاً، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمّل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي سوى ذلك.

تتحمل لجنة التدقيق مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمّن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثّل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. يُمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

Grant Thornton

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة الإسمنت الوطنية (شركة مساهمة عامة) (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بمخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ وذلك نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن مدى فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكّاً جوهريّاً حول قدرة الشركة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه، في تقرير مدقق الحسابات، إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية أو نقوم بإصدار رأي معدَّل في حالة كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملات والأحداث ذات الصلة بما يحقق طريقة العرض العادل.

نتواصل مع لجنة التدقيق بخصوص عدة أمور من بينها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال تدقيقنا.

كما نقدم للجنة التدقيق ما يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات وغيرها من الأمور الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان مناسباً، نطلعها كذلك على الإجراءات التي تم اتخاذها للقضاء على ما يهدد الاستقلالية أو أي إجراءات وقائية مطبقة للحفاظ عليها.

من خلال الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع لجنة التدقيق، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية أكبر في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا الخاص بالتدقيق ما لم يحظر القانون أو اللوائح التنفيذية الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا وذلك في حال كان من المتوقع أن يؤدي هذا الإفصاح إلى عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء هذا الإفصاح.

Grant Thornton

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة الإسمنت الوطنية (شركة مساهمة عامة) (تابع)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم تعدِّل الشركة نظامها الأساسي في الوقت المحدد لذلك وفقاً لما يقتضيه المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١.

وبناء على سبق، ووفقاً لما يقتضيه المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نفيد بما يلي بخصوص السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

(١) قد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

(٢) تم إعداد البيانات المالية، من كافة النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛

(٣) احتفظت الشركة بدفاتر محاسبية منتظمة وفقاً للمبادئ المحاسبية المُتبعة؛

(٤) تتوافق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع ما ورد في الدفاتر المحاسبية للشركة؛

(٥) يبين الإيضاح رقم ١٢ حول هذه البيانات المالية استثمارات الشركة في الحصص والأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛

(٦) يبين الإيضاح رقم ١٤ المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة، والشروط التي بموجبها تم تنفيذ هذه المعاملات؛

(٧) وبناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الشركة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، أياً من الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ أو النظام الأساسي للشركة، على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛

(٨) لم يتم تقديم أي مساهمات اجتماعية خلال السنة.

Grant Thornton
P.O. Box: 1620
DUBAI-U.A.E.
Public Accountants

جرانت ثورنتون

جـرانـت ثـورنـتـون

د. أسامة رشدي البكري
سجل مدققي الحسابات رقم: ٩٣٥
دبي، الإمارات العربية المتحدة

١٢ فبراير ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
إيرادات من العقود المُبرمة مع العملاء	٤	١٧٥,٧٤٢	١٨٧,٩٢٢
تكاليف مباشرة	٥	(١٧١,٠١٢)	(١٨٩,٧٨٧)
إجمالي الأرباح/(الخسائر)		٤,٧٣٠	(١,٨٦٥)
إيرادات أخرى	٦	١١,١٩٣	١٤,٥٧٠
مصروفات إدارية وعمومية	٧	(٢٧,٢٠٣)	(٥٧,٥٨٣)
مصروفات البيع والتوزيع	٨	(٣,٣٧٥)	(٤,٥٣٦)
الخسائر التشغيلية		(١٤,٦٥٥)	(٤٩,٤١٤)
إيرادات التمويل	٩-١	٤,٥٢٩	٣٢,٨٤٩
تكلفة التمويل	٩-٢	(٤٩٦)	(٥,٤٨٤)
إيرادات توزيعات الأرباح من استثمارات حقوق الملكية		١٤١,٣٣٢	٨٦,٠٨٨
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٢	٣,٩٨٠	١,٩٤٤
القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المُعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد		(١٠٧)	(٣,٧٤٩)
أرباح السنة قبل خصم الضريبة		١٣٤,٥٨٣	٦٢,٢٣٤
ضريبة الدخل	٢٠	٢٨٠	-
أرباح السنة		١٣٤,٨٦٣	٦٢,٢٣٤
الدخل الشامل الآخر			
بنود الدخل الشامل الآخر التي لن يُعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في فترات لاحقة (صافية من الضريبة):			
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٢	٣٦٧,٤٤٥	٣٠٦,٧٥٤
بنود الخسائر الشاملة الأخرى التي قد يُعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في فترات لاحقة (صافية من الضريبة):			
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٢	(١٣٨)	(٥,٥٠٤)
القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المُعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد		١٠٧	٣,٧٤٩
		(٣١)	(١,٧٥٥)
الدخل الشامل الآخر للسنة، بعد خصم الضريبة		٣٦٧,٤١٤	٣٠٤,٩٩٩
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة، بعد خصم الضريبة		٥٠٢,٢٧٧	٣٦٧,٢٣٣
ربحية السهم			
ربحية السهم الأساسية والمخفّضة (بالدرهم الإماراتي)	٢٢	٠,٣٨	٠,١٧

تُشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

	إيضاحات	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
ممتلكات وآلات ومعدات	١٠	١٣٦,٠٤٩	١٤٣,٦٧٤
الأصول غير الملموسة		٢٩٥	١,٠٠٦
استثمارات عقارية	١١	٢,٩٢٤	٢,٩٢٤
استثمارات في أصول مالية	١٢	١,٨١٣,٨٣٥	١,٤٠٧,٩٦١
قرض مُستحق القبض من شركة زميلة	١٤-٢	٢٨٨,٢١٣	٢٨٨,٢١٣
		٢,٢٤١,٣١٦	١,٨٤٣,٧٧٨
الأصول المتداولة			
استثمارات في أصول مالية	١٢	١٤,٧٨٢	١٣,٢٣٥
المخزون	١٥	٧٣,٤٧٦	٦٩,٤١٩
ذمم مدينة تجارية وأخرى	١٦	١٠٥,٨٠٠	١٢١,٢٤٩
دفعات مُقدمة وذمم مدينة أخرى		١,٦٤٠	٢,١٠٥
النقد الأرصدة المصرفية	١٧	١١٣,٤٣٦	٤٠,٨٩٤
		٣٠٩,١٣٤	٢٤٦,٩٠٢
إجمالي الأصول		٢,٥٥٠,٤٥٠	٢,٠٩٠,٦٨٠
حقوق الملكية والالتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال	١٨	٣٥٨,٨٠٠	٣٥٨,٨٠٠
أموال مقابل طلب شراء أسهم		٢٦	٢٦
احتياطي قانوني إلزامي	١٨	١٧٩,٤٠٢	١٧٩,٤٠٢
احتياطي عام	١٨	٣١٣,٣٢٣	٣١٣,٣٢٣
احتياطي القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٨	١,٤٧٣,٩٥٥	١,١٠٦,٥٤١
أرباح مُحتجزة		١٣٧,٦٦٤	٥٦,٦٢١
إجمالي حقوق الملكية		٢,٤٦٣,١٧٠	٢,٠١٤,٧١٣
الالتزامات غير المتداولة			
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٩	١٨,٤٩٧	١٨,٧٨٨
التزام الضريبة المؤجلة	٢٠	٣٦,٠٦١	-
		٥٤,٥٥٨	١٨,٧٨٨
الالتزامات المتداولة			
قروض مصرفية		-	٢٠,٠٠٠
ذمم دائنة تجارية وأخرى	٢١	٣٢,٧٢٢	٣٧,١٧٩
		٣٢,٧٢٢	٥٧,١٧٩
إجمالي الالتزامات		٨٧,٢٨٠	٧٥,٩٦٧
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		٢,٥٥٠,٤٥٠	٢,٠٩٠,٦٨٠

تمت المصادقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٢٥، وتم التوقيع عليها بالنيابة عنهم من قبل:

رئيس مجلس الإدارة

نائب رئيس مجلس الإدارة

تُشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

شركة الإسمنت الوطنية (شركة مساهمة عامة)
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	رأس المال ألف درهم إماراتي	أموال مقابل طلب شراء أسهم ألف درهم إماراتي	احتياطي قانوني إلزامي ألف درهم إماراتي	احتياطي عام ألف درهم إماراتي	احتياطي القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم إماراتي	أرباح محتجزة ألف درهم إماراتي	إجمالي حقوق الملكية ألف درهم إماراتي
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٣٥٨,٨٠٠	٢٦	١٧٩,٤٠٢	٣١٣,٣٢٣	٨٠٣,٧٢٦	(٧,٧٩٧)	١,٦٤٧,٤٨٠
أرباح السنة	-	-	-	-	-	٦٢,٢٣٤	٦٢,٢٣٤
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	٣٠٤,٩٩٩	-	٣٠٤,٩٩٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	٣٠٤,٩٩٩	٦٢,٢٣٤	٣٦٧,٢٣٣
تحويل احتياطي القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُصنَّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	(٢,١٨٤)	٢,١٨٤	-
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٥٨,٨٠٠	٢٦	١٧٩,٤٠٢	٣١٣,٣٢٣	١,١٠٦,٥٤١	٥٦,٦٢١	٢,٠١٤,٧١٣
أرباح السنة	-	-	-	-	-	١٣٤,٨٦٣	١٣٤,٨٦٣
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	٣٦٧,٤١٤	-	٣٦٧,٤١٤
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	٣٦٧,٤١٤	١٣٤,٨٦٣	٥٠٢,٢٧٧
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح رقم ١٨-٥)	-	-	-	-	-	(٥٣,٨٢٠)	(٥٣,٨٢٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٣٥٨,٨٠٠**	**٢٦**	**١٧٩,٤٠٢**	**٣١٣,٣٢٣**	**١,٤٧٣,٩٥٥**	**١٣٧,٦٦٤**	**٢,٤٦٣,١٧٠**

تُشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

	إيضاحات	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
الأنشطة التشغيلية			
أرباح السنة قبل خصم الضريبة		١٣٤,٥٨٣	٦٢,٢٣٤
تعديلات على:			
استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات		١٨,٥٩٨	١٨,٣٠٤
وإطفاء أصول غير ملموسة			
أرباح من بيع ممتلكات وآلات ومعدات		(٤)	-
التغير في القيمة العادلة لأصول مالية			
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٢	(٣,٩٨٠)	(١,٩٤٤)
مخصص خسائر الائتمان من الذمم المدينة التجارية والأخرى	١٦	-	٣,١٣٥
الانخفاض في قيمة الأصول المالية بالتكلفة المطفأة	٧	-	٢٧,٧٨٧
عكس مخصص المخزون بطيء الحركة	١٥	-	(٥,٦٧٧)
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٩	١,٣٩٤	٢,٧٥٥
إيرادات توزيعات الأرباح		(١٤١,٣٣٢)	(٨٦,٠٨٨)
إيرادات التمويل	٩-١	(٤,٥٢٩)	(٣٢,٨٤٩)
تكلفة التمويل	٩-٢	٤٩٦	٥,٤٨٤
القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المُعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد		١٠٧	٣,٧٤٩
		٥,٣٣٣	(٣,١١٠)
التغيرات في رأس المال العامل:			
المخزون		(٤,٠٥٧)	١٣,٧٣٩
ذمم مدينة تجارية وأخرى		١٥,٤٤٩	(٢٠,٩٠٠)
دفعات مُقدمة وذمم مدينة أخرى		٤٦٥	٤,٧٣٢
ذمم دائنة تجارية وأخرى		(٤,٤٥٧)	(٨,٦٦٤)
التدفق النقدي الناتج من/(المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		١٢,٧٣٣	(١٤,٢٠٣)
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	١٩	(١,٦٨٥)	(٤,٥٠٧)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/(المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		١١,٠٤٨	(١٨,٧١٠)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات وآلات ومعدات	١٠	(١٠,٢٧٨)	(٣,٣١٢)
استثمارات في أصول مالية	١٢	(١٢,٩١٦)	(٣,٦٧١)
متحصلات من بيع ممتلكات وآلات ومعدات		٢٠	-
متحصلات من استحقاق/بيع أصول مالية	١٢	١٣,١٢٣	١١,١٥٨
توزيعات أرباح مقبوضة من أدوات الملكية		١٤١,٣٣٢	٨٦,٠٨٨
فوائد مقبوضة	٩-١	٤,٥٢٩	٣٢,٨٤٩
صافي الحركة في الودائع الثابتة المودعة لدى البنوك	١٧	(٨٠,٠٠٠)	٥,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		٥٥,٨١٠	١٢٨,١١٢
الأنشطة التمويلية			
متحصلات من قروض مصرفية		-	١٦٨,٦٠٥
سداد قروض مصرفية		(٢٠,٠٠٠)	(٢٦٨,٦٠٥)
تكلفة التمويل المدفوعة	٩-٢	(٤٩٦)	(٥,٤٨٤)
توزيعات أرباح مدفوعة	١٨-٥	(٥٣,٨٢٠)	-
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		(٧٤,٣١٦)	(١٠٥,٤٨٤)
صافي (النقص)/الزيادة في النقد وما يعادله		(٧,٤٥٨)	٣,٩١٨
النقد وما يعادله في بداية السنة		٢٠,٨٩٤	١٦,٩٧٦
النقد وما يعادله في نهاية السنة	١٧	١٣,٤٣٦	٢٠,٨٩٤

تُشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

١ نبذة عن الشركة والأنشطة الرئيسية

شركة الإسمنت الوطنية - دبي (شركة مساهمة عامة) ("الشركة") هي شركة مسجلة بموجب المرسوم الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٦٨ في شأن تأسيس شركة إسمنت في إمارة دبي، وتخضع الشركة لأحكام المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المُتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١. إن الشركة مُدرجة في سوق دبي المالي، وعنوانها المُسجّل هو ص.ب ٤٠٤١، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

صدر في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١ المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية ودخل حيز التنفيذ في ٢ يناير ٢٠٢٣ ليحل محل القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ (وتعديلاته). إن الشركة بصدد تعديل نظامها الأساسي بما يتماشى مع الأحكام الجديدة ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١.

يتمثل النشاط الرئيسي للشركة في تصنيع وبيع المنتجات المتعلقة بالإسمنت.

تمت المصادقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل محلس الإدارة بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٢٥.

٢ معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة

٢-١ أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات القوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تم إعداد البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي") وهو العملة التشغيلية وعملة عرض بيانات الشركة، وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف درهم إماراتي ("ألف درهم إماراتي") ، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

كما تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وتلك التي من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي تم قياسها بالقيمة العادلة.

٢-٢ التغيّرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

المعايير الجديدة و المُعدَّلة و التفسيرات
طبّقت الشركة معايير وتعديلات معينة للمرة الأولى، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤. لم تُطبق الشركة في وقت مبكر قبل سريان أياً من المعايير والتفسيرات والتعديلات الأخرى التي تم إصدارها ولكن لم تصبح سارية بعد.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ : التزام الإيجار في عقد البيع وإعادة الاستئجار
تُحدد التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ المتطلبات التي يلزم على كلٍ من البائع والمستأجر اتباعها عند قياس التزام الإيجار الناشئ عن معاملات البيع وإعادة الاستئجار، وذلك لضمان عدم اعتراف البائع - المستأجر بأي مبالغ من الأرباح أو الخسائر ذات الصلة بحق الاستخدام المكفول لأي منهما.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا التعديل تأثيراً مادياً على البيانات المالية للشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ – تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة؛
تُحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ المتطلبات اللازمة لتصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- ما المقصود بالحق في تأجيل التسوية
- يجب أن يتواجد هذا الحق في تأجيل التسوية بنهاية فترة التقرير
- أن التصنيف لا يتأثر باحتمالية أن تُمارس المُنشأة حق التأجيل؛
- فقط في حال كانت المشتقات الضمنية في التزام قابل للتحويل هي نفسها أداة حقوق الملكية، فإن شروط الالتزام حينها لن تسري على تصنيفها.

علاوة على ذلك، تم إدخال شرطٍ يتطلب الإفصاح عند تصنيف التزامٍ ينشأ عن اتفاقية القرض على أنه التزام غير متداول، وأن حق المنشأة في تأجيل التسوية يُعد مُحتملاً بالاستناد إلى الامتثال للتعهدات المستقبلية في غضون اثني عشر شهراً.

لم يكن لهذه التعديلات أي تأثر على تصنيف التزامات الشركة.

٢ معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٢ التغيّرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تابع)

المعايير الجديدة و المُعدَّلة و التفسيرات (تابع)

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ "بيان التدفقات النقدية" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات": توضح خصائص ترتيبات تمويل المورد وطلب إفصاحات إضافية حول تلك الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في التعديلات إلى مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على كلٍ من التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية والتعرض لمخاطر السيولة. لم يكن للتعديلات تأثير جوهري على الإفصاحات في البيانات المالية للشركة.

المعايير الصادرة ولكنها غير سارية بعد

فيما يلي يتم الإفصاح عن المعايير والتفسيرات الجديدة والمُعدَّلة التي أُصدرت ولكن لم تصبح سارية حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للشركة. تعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير الجديدة والمُعدَّلة والتفسيرات، إن وجدت، عندما تصبح سارية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢١ - عدم إمكانية صرف العملات الأجنبية

عدّل مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ لإضافة متطلبات للمساعدة في تحديد إمكانية صرف العملات الأجنبية، وتحديد سعر الصرف الفوري الذي يجب استخدامه عند تعذر صرف العملة. وضع التعديل إطاراً يُمكن بموجبه تحديد سعر الصرف الفوري في تاريخ القياس، وذلك باستخدام سعر صرف ملحوظ دون تعديل أو دون اللجوء إلى طريقة تقدير أخرى. تاريخ السريان يبدأ من ١ يناير ٢٠٢٥.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ - بيع الأصول، بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك، أو المساهمة فيها؛

يقتصر الاعتراف بالأرباح جزئياً من المعاملات المنفّذة بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشتركة على الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أصول لا تُشكِّل نشاطاً تجارياً أو المساهمة فيها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ "دمج الأعمال"، في حين يُعترف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن معاملات بيع أو المساهمة في أصول لا تُشكِّل نشاطاً تجارياً على النحو المُعرّف في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣. تم إرجاء تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - "العرض والإفصاح في البيانات المالية"

يُقدِّم *المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨* إرشادات حول بنود بيان الأرباح أو الخسائر المُصنَّفة إلى خمس فئات: تشغيلية، استثمارية، تمويلية، ضرائب دخل، وعمليات متوقفة. كما ينطوي المعيار أيضاً على مجموعة فرعية من مقاييس الأداء المالي للمنشأة على هيئة مقاييس أداء مُعرَّفة إدارياً. يتعين وصف المبالغ الإجمالية والمبالغ الإجمالية الفرعية والبنود المُدرجة في البيانات المالية والبنود المُفصَح عنها في الإيضاحات المصاحبة بشكل يوضح طبيعة البند. وهذا يتطلب تصنيف فروق العملة ضمن نفس فئة الإيرادات والمصروفات الناتجة عن البنود التي أدت إلى فروق العملة. تاريخ السريان يبدأ من ١ يناير ٢٠٢٧.

المعيار الدولي للتقارير المالية ١٩ - تقليل إفصاحات الشركات التابعة

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ١٩، يجوز للشركات التابعة المؤهلة تطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية بجانب متطلبات تخفيض الإفصاحات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية ١٩. ويحق للشركة التابعة تطبيق المعيار في بياناتها المالية سواء الموحدة، أو المنفصلة، أو الفردية، شريطة استيفاء شرطين: عدم خضوعها للمساءلة العامة في تاريخ إعداد التقارير، وإعداد الشركة الأم بيانات مالية موحدة بموجب معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية. تاريخ السريان يبدأ من ١ يناير ٢٠٢٧.

المعايير الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولي

نشر مجلس معايير الاستدامة الدولي بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٢٣، أول معيارين من معايير الافصاح عن الاستدامة للمعايير الدولية للتقارير المالية في مؤتمر مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية لعام ٢٠٢٣ وهما:

المعيار رقم ١ للاستدامة من المعايير الدولية للتقارير المالية – المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة

يحدد هذا المعيار كافة المتطلبات العامة بهدف حثّ المنشأة على الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر والفرص لديها المتعلقة بالاستدامة والتي يستفيد منها مستخدمي التقارير المالية ذات الأغراض العامة عند اتخاذ القرارات بشأن توفير موارد لهذه المنشأة.

المعيار رقم ٢ للاستدامة من المعايير الدولية للتقارير المالية – الإفصاحات المتعلقة بالمناخ

يحدد هذا المعيار متطلبات تحديد الفرص والمخاطر المتعلقة بالمناخ وقياسها والإفصاح عن معلومات بشأنها والتي يُمكن أن تعود بالنفع على مستخدمي التقارير المالية ذات الأغراض العامة عند اتخاذ القرارات بشأن توفير موارد لهذه المنشأة.

وطبقاً للاعتماد من قِبل السلطات المعنية المحلية، فكلا المعيارين ساريين للفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، مع وجود تسهيلات انتقالية فعلية مما يسمح بتوفير مزيدٍ من الوقت للجهات التي تقوم بإعداد التقارير بمواءمة التقارير المعنية مع الإفصاحات المالية والبيانات المالية المتعلقة بالاستدامة. لم تطبق الشركة هذه المعايير في تاريخ نفاذها نظراً لعدم تطبيقها بعد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢ معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٣ ملخص معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة

استثمار في شركة زميلة
الشركة الزميلة هي الشركة التي للشركة تأثيراً كبيراً عليها. يتمثل التأثير الجوهري في القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية في الشركة المستثمر بها وليس فرض سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

إن الإعتبارات التى وُضعت عند تحديد التأثير الكبير تتشابه مع تلك الإعتبارات اللازمة لتحديد السيطرة على الشركات التابعة. تتم المحاسبة عن استثمار الشركة في شركة زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم مبدئياً الاعتراف بالاستثمار في الشركة الزميلة بالتكلفة. يجري تعديل القيمة الدفترية للاستثمار للاعتراف بالتغييرات في حصة الشركة من صافي أصول الشركة الزميلة من تاريخ الاستحواذ عليها. يتم إدراج الشهرة التجارية المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم اختبارها للتحقق من الانخفاض في القيمة بشكل منفصل.

يوضح بيان الإيرادات أو الخسائر حصة الشركة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للشركة. علاوة على ذلك، عندما يكون هناك تغير معترف به مباشرة في حقوق الملكية للشركة الزميلة، تقوم الشركة بالاعتراف بحصتها من أي تغيرات، إن أمكن، في بيان التغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين الشركة وشركتها الزميلة إلى حد حصة الشركة في تلك الشركة الزميلة.

يُدرج مُجمَل حصة الشركة من أرباح أو خسائر الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر، خارج نطاق الأرباح التشغيلية، ويمثل صافي الأرباح أو الخسائر بعد خصم الضريبة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة لنفس فترة إعداد التقارير الخاصة بالشركة. عندما تقتضي الضرورة، يتم إجراء تعديلات بحيث تصبح السياسات المحاسبية متوافقة مع السياسات المحاسبية للشركة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تُحدد الشركة ما إذا كانت تقتضي الضرورة الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة لاستثماراتها في الشركة الزميلة. تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بالتحقق مما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرض الاستثمار في الشركة الزميلة لانخفاض في القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، تقوم الشركة باحتساب بمقدار الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد من الشركة الزميلة وقيمته الدفترية، ثم تقوم بالاعتراف بالخسائر في "حصة الشركة في أرباح الشركة الزميلة" في بيان الأرباح أو الخسائر.

في حالة زوال التأثير الهام على الشركة الزميلة، تقوم الشركة بقياس أي استثمار مُحتَفَظ به وتعترف به بقيمته العادلة. يتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة في حالة زوال التأثير الهام أو السيطرة المشتركة، وكذلك الاعتراف بالقيمة العادلة للاستثمار المُحتَفَظ به والمتحصلات من استبعاد في الأرباح أو الخسائر.

التصنيف المتداول مقابل غير المتداول
تقوم الشركة بعرض أصولها والتزاماتها في بيان المركز المالي بناءً على التصنيف على أساس متداول/غير متداول. ويتم تصنيف الأصول على أنها متداولة في الحالات التالية:

- يكون من المتوقع تحقيقها أو من المقرر بيعها أو استهلاكها في سياق دورة الأعمال التشغيلية الاعتيادية
- يتم الاحتفاظ بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة
- يكون من المتوقع تحقيقها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير
- يكون في شكل نقد أو ما يعادله، ما لم يحظر استبدالها أو استخدامها لسداد التزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير

يتم تصنيف كافة الأصول الأخرى على أنها غير متداولة.

يتم تصنيف الالتزامات على أنها متداولة في الحالات التالية:

- يكون من المتوقع أن يتم تسويتها في دورة التشغيل العادية
- يتم الاحتفاظ بها في المقام الأول لغرض التداول
- يكون من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير

تُصنّف الشركة جميع الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.

٢ معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٣ ملخص معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

قياس القيمة العادلة
تقيس الشركة مجموعة محددة من الأدوات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية عمومية.

تتمثل القيمة العادلة في السعر المُقرر استلامه نظير بيع أحد الأصول أو سيتم دفعه نظير تحويل أحد الالتزامات في إطار معاملة اعتيادية بين أطراف مشاركة في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض حدوث معاملة بيع الأصول أو تحويل الالتزامات إما:

- في السوق الرئيسي للأصول أو الالتزامات؛
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في أكثر الأسواق ذات منفعة للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون إمكانية الوصول إلى السوق الرئيسي أو أكثر الأسواق منفعة متاحاً للشركة.

تُقاس القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات باستخدام الافتراضات التي كان ليستخدمها الأطراف المشاركة في السوق عند تسعير الأصول أو الالتزامات، وذلك بافتراض أن الأطراف المشاركة في السوق تتصرف فيما يصب في أفضل مصالحهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة لبند الأصول غير المالية يأخذ بالاعتبار قدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية باستخدام بند الأصول بأفضل الطرق المُمكنة و بيعه إلى متعامل آخر في السوق والذي يمكنه استخدام بند الأصول بأفضل الوسائل الممكنة.

تستخدم الشركة أساليب التقييم التي تتناسب مع الظروف الراهنة والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة والاستناد قدر الإمكان إلى المدخلات التي يمكن ملاحظتها والاستناد بأقل قدر ممكن إلى المدخلات غير الملحوظة.

إن كافة الأصول والالتزامات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية يتم تصنيفها ضمن التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة الموضح أدناه، استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١ - الأسعار المدرجة (غير المُعدَّلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات مطابقة؛
- المستوى ٢ - أساليب تقييم تكون فيها مدخلات أدنى مستوى لازم لقياس القيمة العادلة ملحوظة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛
- المستوى ٣ - أساليب تقييم تكون فيها مدخلات أدنى مستوى لازم لقياس القيمة العادلة غير ملحوظة.

بالنسبة للأصول والالتزامات المعترف بها في البيانات المالية بالقيمة العادلة على أساس متكرر، تقوم الشركة بتحديد ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين المستويات في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة من خلال إعادة تقييم فئات التصنيف (استناداً إلى أدنى مستوى من المعطيات الهامة بالنسبة لعملية قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

يشارك مقيمون خارجيون في تقييم الأصول الهامة، مثل الأصول المالية غير المدرجة والاستثمارات العقارية.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قامت الشركة بتحديد فئات الأصول والالتزامات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصول أو الالتزامات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

الإيرادات من العقود المُبرمة مع العملاء
يتم الاعتراف بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء عند تحويل السيطرة على السلع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه نظير تلك السلع أو الخدمات. خلُصت الشركة بشكل عام إلى أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات إيراداتها لأنها تتحكم عادة في السلع أو الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

لا توجد أحكام وتقديرات وافتراضات محاسبية هامة تتعلق بالإيرادات من العقود مع العملاء.

٢ معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٣ ملخص معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الإيرادات من العقود المُبرمة مع العملاء (تابع)

بيع البضائع
يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع الأسمنت والمنتجات الأخرى ذات الصلة، والألواح العازلة، والصلب الخام المستخدم في أنشطة البناء والتشييد، في الوقت الذي تنتقل فيه السيطرة على الأصل إلى العميل، وعادةً ما يكون ذلك عند استلام العملاء للبضائع. وتتراوح مدة الائتمان العادية بين ٣٠ إلى ١٢٠ يوماً من تاريخ توصيل البضائع.

تأخذ الشركة في الاعتبار إما وجود وعود تعاقدية تمثل التزامات أداء منفصلة للجزء من سعر المعاملة الذي يحتاج لتخصيص (مثل: التوصيل). عند تحديد سعر المعاملة لبيع البضائع، تأخذ الشركة في الاعتبار تأثيرات المقابل المتغير، وجود مكونات مالية جوهرية، المقابل غير النقدي، والمقابل المستحق إلى العميل (إن وجد).

خدمات التوصيل
تُقدّم الشركة خدمات توصيل تُجمَّع عادةً مع بيع البضائع للعميل. يمكن الحصول على خدمات التوصيل من مزودين آخرين ولا يحتاج هذا إلى تعديلات جوهرية على البضائع.

تتكون عقود المبيعات المُجمَّعة للبضائع وخدمات التوصيل من التزامين للأداء، وذلك لأن الوعود بنقل البضائع وتقديم خدمات التوصيل يعدان التزامين يسهل التمييز بينهما. وبالتالي تحدد الشركة سعر المعاملة بناءً على أسعار البيع المستقلة نسبياً لكل من السلع وخدمات التوصيل.

تعترف الشركة بإيرادات خدمات التوصيل وبيع البضائع في وقت محدد، وعادةً ما يكون ذلك عند تسليم البضائع للعميل.

أرصدة العقود
ذمم مدينة تجارية
تمثل الذمم المدينة حق الشركة في مبلغ مقابل لا يخضع لأي شروط (أي أنه لا توجد متطلبات سوى مرور الوقت فقط إلى حين استحقاق دفع المقابل المالي المستحق). يُرجى الاطلاع على السياسات المحاسبية للأصول المالية الواردة في قسم *"الأدوات المالية - الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق"*

التزامات العقود
تمثل التزامات العقد التزاماً بنقل البضائع أو الخدمات إلى العميل نظير المقابل الذي تم استلامه (أو المقابل المستحق) من العميل إذا دفع العميل مقابلاً قبل توصيل الشركة للبضائع أو الخدمات إلى العميل، يتم الاعتراف بالتزام العقد عند الدفع أو استحقاق الدفع (أيهما أسبق). كما يتم الاعتراف بالتزامات العقود كإيرادات عندما تقوم الشركة بتنفيذ العقد.

العملات الأجنبية
تسجل الشركة المعاملات الصادرة بأي عملة أجنبية بصورة أساسية بالعملة الوظيفية بالأسعار الفورية في أول تاريخ الذي تصير فيه المعاملة مؤهلة للاعتراف بها.

تتم إعادة تحويل الأصول والالتزامات المالية بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف الفوري السائد بتاريخ التقرير.

باستثناء البنود النقدية المُصنَّفة كجزء من تحوط صافي استثمار الشركة في عملية أجنبية، يتم الاعتراف بالفروق الناشئة عن تسوية أو تحويل البنود النقدية في الأرباح والخسائر. ويتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر إلى أن يتم استبعاد صافي الاستثمارات، وفي ذلك الوقت، يتم إعادة تصنيف المبلغ التراكمي إلى أرباح أو خسائر. يتم الاعتراف بالرسوم وأرصدة التخفيضات الضريبية العائدة إلى فروقات صرف العملات الناتجة عن تلك البنود النقدية أيضاً في الدخل الشامل الآخر.

توزيعات الأرباح النقدية
تعترف الشركة بالتزام لدفع توزيعات الأرباح عندما يتم التصريح بتوزيع الأرباح وتصبح توزيعات الأرباح خارج نطاق سلطة الشركة. يتم التصريح بتوزيع الأرباح عندما تتم الموافقة عليها من قبل المساهمين، ويتم الاعتراف بذات القيمة في مباشرةً حقوق الملكية.

٢ معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٣ ملخص معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ممتلكات وآلات ومعدات

يتم بيان الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة، بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، إن وجدت. كما تتضمن أيضاً تكلفة استبدال أحد أجزاء الآلات والمعدات وتكاليف الاقتراض لمشروعات الإنشاءات طويلة الأجل، إذا تم استيفاء معايير الاعتراف. وعندما يلزم استبدال أجزاء جوهرية من الممتلكات والآلات والمعدات على فترات، تقوم الشركة باحتساب استهلاكها بشكل منفصل بناءً على عمرها الإنتاجي المحدد. وبالمثل، عند إجراء عمليات فحص رئيسي، يتم الاعتراف بتكلفته في القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات كبديل إذا تم استيفاء معايير الاعتراف. ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تُعرَض الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، بعد خصم خسائر انخفاض القيمة المتراكمة، إن وجدت.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للأصول على النحو التالي:

المباني	من ٣ إلى ١٤ سنة
الآلات والمعدات	من ٣ إلى ٢٥ سنة
الأثاث والتجهيزات والمعدات	من ٤ إلى ٧ سنوات
المركبات	٣ سنوات

يتم إيقاف الاعتراف ببنود الممتلكات والآلات والمعدات وأي جزء هام تم الاعتراف به مبدئياً عند استبعاد تلك البنود (أي في التاريخ الذي يحصل فيه الطرف المتلقي على السيطرة) عندما يصبح من غير المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو استبعادها. فيما يتعلق بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إيقاف الاعتراف بالأصول (المحتسبة على أنها الفرق بين صافي المتحصلات من الاستبعاد وبين القيمة الدفترية للأصول)، يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر عند إيقاف الاعتراف بالأصول.

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات في نهاية كل سنة مالية مع تعديلها بأثر مستقبلي، حيثما يكون مناسباً.

عقود الإيجار

الشركة بصفتها مستأجر

تُطبق الشركة الإعفاء من الاعتراف بالإيجارات قصيرة الأجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل (بما يعني عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهراً أو أقل من تاريخ بدء الإيجار ولا تنطوي على خيار الشراء). كما تُطبق أيضاً الإعفاء بالاعتراف بإيجار الأصول منخفضة القيمة على عقود إيجار الأصول الذي تعتبر ذات قيمة منخفضة. يتم الاعتراف بدفعات إيجار عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول ذات قيمة منخفضة كمصروفاتٍ على أساس القسط الثابت طوال فترة الإيجار.

الشركة بصفتها مؤجر

يُصنَّف عقد الإيجار، عند تاريخ بدء العقد، إلى عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي. إن عقد الإيجار الذي ينص على تحويل جميع المخاطر والمزايا المرتبطة بالملكية إلى المستأجر كاملةً، يصنَّف العقد عندئذٍ كعقد إيجار تمويلي.

في بداية مدة عقد الإيجار التمويلي، تُسجِّل الشركة حساب الذمة المدينة للإيجار التمويلي في بيان المركز المالي بمبلغ يساوي صافي الاستثمار في عقد الإيجار. يستند الاعتراف بإيرادات التمويل إلى نمط يعكس معدل العائد الدوري الثابت على صافي استثمار المؤجر في عقد الإيجار التمويلي.

عقد الإيجار التشغيلي هو عقد إيجار يختلف عن عقد الإيجار التمويلي. يتم احتساب إيرادات الإيجار الناشئة على أساس القسط الثابت على مدى فترات الإيجار ويتم تضمينها في الإيرادات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر جرّاء طبيعتها التشغيلية.

تكاليف الاقتراض

تُضاف تكاليف الاقتراض المُتعلِّقة مباشرةً باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل يتطلب فترة زمنية طويلة ليصبح جاهزاً للاستخدام المرجو منه أو بيعه، إلى تكلفة الأصل. يتم إدراج جميع تكاليف الاقتراض الأخرى كمصروفات في الفترة التي يتم تكبدها فيها. تتألف تكاليف الاقتراض من مصروفات الفائدة والمصروفات الأخرى التي تتكبدها منشأة ما فيما يتعلق باقتراض الأموال.

استثمارات عقارية

يتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملة. تُسجَّل الاستثمارات العقارية عقب الاعتراف المبدئي، في بيان المركز المالي بتكلفتها ناقصاً أي استهلاك متراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يُحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت، والذي يعكس النمط الذي من المُتوقع أن تستهلك فيه الشركة المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل البالغ ١٠ سنوات.

٢ معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٣ ملخص معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

استثمارات عقارية (تابع)
تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطريقة حساب الاستهلاك بنهاية كل سنة مع بيان أثر أي تغيرات في التقديرات المحتسبة على أساس مستقبلي.

يتم إيقاف الاعتراف بالاستثمارات العقارية إما عندما يتم استبعادها (أي في تاريخ حصول الطرف المُستلم على السيطرة) أو عندما يتم سحبها بشكل دائم من الاستخدام ويكون من غير المتوقع تحقيق أي منفعة اقتصادية مستقبلية من استبعادها. ويتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد وبين القيمة الدفترية للأصل في الفترة التي يتم فيها إيقاف الاعتراف بالأصل. يتم تحديد مبلغ المقابل الذي سيتم إدراجه في الأرباح أو الخسائر الناشئة عن إيقاف الاعتراف بالعقارات الاستثمارية وفقاً لمتطلبات تحديد سعر المعاملة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥.

لا يتم إجراء تحويلات إلى (أو من) الاستثمارات العقارية إلا عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام.

الأدوات المالية - الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق
إن الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لشركة ما، والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى.

(١) الأصول المالية

الاعتراف المبدئي والقياس
عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر.

يعتمد تصنيف الأصول المالية عند الاعتراف المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية وعلى نموذج أعمال إدارتها لدى الشركة. باستثناء الذمم المدينة التجارية التي لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري أو التي قامت الشركة بتطبيق بديل عملي بشأنها، تقوم الشركة بقياس الأصول المالية مبدئياً بقيمتها العادلة زائداً، في حال لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملات. بالنسبة للذمم المدينة التجارية التي لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري أو التي قامت الشركة بتطبيق بديل عملي بشأنها، يتم قياسها بسعر المعاملة المحدد وفقاً للمعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية للتقارير المالية. يرجى الاطلاع على السياسات المحاسبية الواردة في قسم "الإيرادات من العقود المُبرمة مع العملاء"

لكي يتم تصنيف الأصول المالية وقياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا بد أن يترتب عليها تدفقات نقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم فقط. يشار إلى هذا التقييم باسم اختبار دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، ويتم إجراؤه على مستوى كل أداة. يتم تصنيف الأصول المالية ذات تدفقات نقدية لا تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بغض النظر عن نموذج الأعمال الخاص بها.

يشير نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصول المالية إلى كيفية إدارتها لأصولها المالية من أجل تحقيق التدفقات النقدية. يحدد نموذج الأعمال ما إذا كانت التدفقات النقدية ستنشأ عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما. يتم الاحتفاظ بالأصول المالية المصنفة والمقاسة بالتكلفة المطفأة ضمن نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بالأصول المالية بغرض تحصيل التدفقات النقدية بينما يتم الاحتفاظ بالأصول المالية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبهدف البيع.

إن مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تستلزم تقديم أصول ضمن إطار زمني موضوع وفقاً للقوانين أو العرف السائد في السوق (المشتريات بالطريقة العادية) يتم الاعتراف بها في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي التزمت فيه الشركة بشراء أو بيع الأصول.

القياس اللاحق
الأصول المالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)
يتم قياس الأصول المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وتخضع للانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الأرباح أو الخسائر عندما يتم إيقاف الاعتراف بالأصول أو يتم تعديلها أو تتعرض لانخفاض القيمة.

تتضمن الأصول المالية للشركة بالتكلفة المطفأة الذمم المدينة التجارية والأخرى، وقرضاً مُستحق القبض من شركة زميلة، ومستحقّات من أطراف ذات علاقة والمبالغ النقدية والأرصدة المصرفية.

٢ معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٣ ملخص معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية - الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق (تابع)

(١) الأصول المالية (تابع)

القياس اللاحق (تابع)

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات الدين)
بالنسبة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة أو أثار إعادة تقييم صرف العملات الأجنبية وخسائر أو أثار عكس انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر الشامل، وتُحتسب بنفس طريقة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. يتم الاعتراف بالآثار المتبقية من تغيرات القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. عند إيقاف الاعتراف، يتم تحويل تغيرات القيمة العادلة المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.

تتضمن أدوات الدين للشركة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استثمارات في أدوات دين مدرجة.

الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات حقوق الملكية)
عند الاعتراف المبدئي، يمكن أن تختار الشركة بشكل قطعي تصنيف استثماراتها في حقوق الملكية كأدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ *"الأدوات المالية: العرض"* وغير محتفظ بها للمتاجرة. يتم تحديد التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم مطلقاً إعادة تصنيف الأرباح والخسائر من هذه الأصول المالية إلى الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كدخل آخر في بيان الأرباح أو الخسائر عند ثبوت الحق في استحقاق الدفعات، مالم تكن المنافع التي تحصل عليها الشركة من هذه المتحصلات تمثل استرداد جزء من تكلفة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم تسجيل هذه الأرباح ضمن الدخل الشامل الآخر. إن أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

قررت الشركة تصنيف استثماراتها في أدوات حقوق الملكية، المُدرَجة وغير المُدرَجة، ضمن هذه الفئة بشكل نهائي.

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
إن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم تسجيلها في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي التغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر.

تشمل هذه الفئة أدوات الدين المدرجة التي تنطوي على شروط تعاقدية والتي ينتج عنها تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات أصل المبلغ والفائدة على الرصيد المتبقي المستحق من هذا المبلغ، أو ينتج عنها تدفقات نقدية غير مستحقة في تواريخ محددة، أو كليهما.

إيقاف الاعتراف
يتم إيقاف الاعتراف بالأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المماثلة) بشكل أساسي (أي يتم حذفه من بيان المركز المالي للشركة) في الحالات التالية:

- انقضاء الحق في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل. أو
- تحول الشركة حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصول أو عندما تأخذ على عاتقها التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري لطرف آخر بموجب ترتيب "تمرير"؛ وإما (أ) أن تحول الشركة بشكل فعلي كافة المخاطر والامتيازات المتعلقة بالأصول، أو (ب) لا تكون الشركة قد حوّلت ولا احتفظت فعلياً بكافة المخاطر والامتيازات المتعلقة بالأصول، إلا أنها حوّلت السيطرة على الأصول.

عندما تُحوّل الشركة حقها في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل أو الدخول في ترتيب التمرير، فإنه يقوم بتقييم ما إذا كان يحتفظ بمخاطر وامتيازات الملكية، ومدى القيام بذلك. في حالة عدم التنازل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الأصل بشكل جوهري، عدم نقل السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل بقدر استمرار مشاركة الشركة في الأصل. في هذه الحالة، تقوم الشركة كذلك بالاعتراف بالالتزامات ذات الصلة. تقاس الأصول المحولة والالتزامات ذات الصلة على نحو يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها الشركة.

ويتم قياس المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المنقول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل، أو أقصى مبلغ قد يُطلب من الشركة سداده، أيهما أقل.

٢ معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٣ ملخص معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية - الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق (تابع)

(١) الأصول المالية (تابع)

انخفاض القيمة

تقوم الشركة بالاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة لكافة أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ترتكز خسائر الائتمان المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها، مخصومة بمعدل مقارب لسعر الفائدة الفعلي الأصلي. ستتضمن التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مرحلتين. بالنسبة لتعرضات الائتمان التي لا تنطوي على زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يتم رصد مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة عن الخسائر الائتمانية التي تنتج عن حالات التعثر المحتملة خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة (خسائر الائتمان المتوقعة خلال ١٢ شهراً). بالنسبة لتلك التعرضات الائتمانية التي تنطوي على زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يتعين رصد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتبقي للتعرض، بغض النظر عن توقيت التعثر (خسائر الائتمان المتوقعة على المدى الزمني).

بالنسبة للذمم التجارية المدينة، تطبق الشركة نهج مبسط لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة. لذلك، لا تقوم الشركة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان، ولكنها بدلاً من ذلك تعترف بمخصص خسائر على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في تاريخ كل تقرير. وضعت الشركة مصفوفة مخصصات بناءً على الخبرة السابقة لخسائر الائتمان لدى الشركة، وتم تعديلها بعد مراعاة العوامل الاستشرافية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

بالنسبة لأدوات الدين للشركة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُطبّق الشركة تبسيط مخاطر الائتمان المنخفضة. تُقيّم الشركة في كل تاريخ تقرير، ما إذا كانت الأداة المالية تُعتبر ذات مخاطر ائتمان منخفضة وذلك باستخدام كافة المعلومات المعقولة والثبوتية المتاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري. عند إجراء التقييم، تُقيّم الشركة التصنيف الائتماني الداخلي لأداة الدين. علاوة على ذلك، ترى الشركة أن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة عن السداد لمدة تزيد عن ٣٠ يوماً.

إن الأدوات المالية للشركة المُسجَّلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تشتمل بشكل حصري على سندات مدرجة ذات تصنيف ائتماني جيد، وبالتالي، فإنها تُعتبر استثمارات ذات مخاطر ائتمان منخفضة. تتمثل سياسة الشركة في قياس خسائر الائتمان المُتوقعة بشكل سنوي. وبالرغم من ذلك، إلا أنه في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ البداية، سوف يرتكز المخصص على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية. تستخدم الشركة التقييمات المنشورة الصادرة من وكالات التصنيف لتحديد ما إذا كانت أداة الدين تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ولتقدير خسائر الائتمان المُتوقعة.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعثر عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد تعتبر الشركة الأصول المالية أنها متعثرة عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تحصل الشركة على المبالغ التعاقدية المُستحقة بالكامل قبل مراعاة أي تعزيزات ائتمانية تحتفظ بها الشركة. يتم شطب الأصل المالي عندما يكون من غير المتوقع بشكل معقول استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

(٢) الالتزامات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

يتم تصنيف الالتزامات المالية، عند الاعتراف المبدئي، كالتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أو قروض وسلفيات، أو ذمم دائنة أو كمشتقات مُصنَّفة على أنها أدوات تحوط في التحوط الفعال، حسبما يكون مناسباً.

يتم الاعتراف بجميع الالتزامات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والذمم الدائنة، بعد خصم تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة.

تشتمل الالتزامات المالية للشركة على الذمم الدائنة التجارية والأخرى والمبالغ المُستحقة للأطراف ذات العلاقة والقروض والسلفيات بما في ذلك السحوبات المصرفية على المكشوف.

٢ معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٣ ملخص معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية - الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق (تابع)

(٢) الالتزامات المالية (تابع)

القياس اللاحق
يعتمد قياس الالتزامات المالية على تصنيفها، على النحو المبين أدناه:

الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
إن الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تشتمل على الالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو الالتزامات المالية المصنفة عند الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة إذا تم تكبدها بغرض إعادة الشراء على المدى القريب.

ليس لدى الشركة التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في تاريخ التقرير.

القروض والسلفيات
بعد الاعتراف المبدئي، تُقاس لاحقاً القروض والسلفيات التي تحمل فائدة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الأرباح أو الخسائر عندما يتم إيقاف الاعتراف بالالتزامات وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل الفائدة الفعلي.

تُحتسب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاستحواذ والرسوم أو التكلفة التي تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم بيان إطفاء معدل الفائدة الفعلي على أنه تكاليف التمويل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

تنطبق هذه الفئة عادةً على القروض والسلفيات التي تحمل فائدة وتُصنَّف كافة الالتزامات المالية للشركة ضمن هذه الفئة.

إيقاف الاعتراف
يتم إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام بموجب الالتزام أو إلغاؤه أو انتهاؤه. وعندما يتم استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض ولكن بشروط مختلفة إلى حد كبير، أو يتم تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، فإنه تتم معاملة هذا الاستبدال أو التعديل على أنه إلغاء الاعتراف بالالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم الاعتراف بالفرق في القيم الدفترية المعنية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

(٣) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول و الالتزامات المالية ويُسجَّل صافي المبلغ في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني حالي قابل للنفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وكانت هناك نية للتسوية على أساس الصافي لتسييل الأصول وتسوية الالتزامات بصورة متزامنة.

المخزون
يتم بيان المخزون بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.

تُحتسب التكاليف المُتكبَّدة لإيصال كل منتج إلى موقعه وحالته الحالية على النحو التالي:

- المواد الخام - تكلفة الشراء على أساس المتوسط المُرجَّح؛
- قطع الغيار والمواد الاستهلاكية - تكلفة الشراء على أساس المتوسط المُرجَّح؛
- البضائع الجاهزة والأعمال قيد الإنجاز - تكلفة المواد المُباشرة ونسبة من المصروفات العامة للتصنيع وفقاً للقدرة التشغيلية العادية.

يتمثل صافي القيمة القابلة للتحقق في سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الاعتيادية ناقصاً التكاليف المقدرة اللازمة لإتمام المعاملة وإجراء عملية البيع.

٢ معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٣ ملخص معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية لأصولها وتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على احتمالية انخفاض قيمة تلك الأصول. في حال وجود مثل ذلك المؤشر، تُقدّر الشركة قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل في القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع والقيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المنسوبة للأصل إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بالأصل.

إذا تم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لأصل ما بأقل من قيمته الدفترية، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة مباشرةً ضمن بيان الدخل.

في حال تم عكس خسائر انخفاض القيمة لاحقاً، فإنه يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى مقدار التقدير المعدل لقيمته القابلة للاسترداد، ولكن فقط بالقدر الذي تكون فيه زيادة القيمة الدفترية لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها في حال عدم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة للأصل في سنواتٍ سابقة. يتم الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة مباشرةً ضمن بيان الدخل.

الأصول غير الملموسة

يتم قياس الأصول غير الملموسة المستحوذ عليها بشكل منفصل بالتكلفة عند الاعتراف المبدئي. يتم تسجيل الأصول غير الملموسة عقب الاعتراف المبدئي، بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة.

يتم إطفاء الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على مدى أعمارها الاقتصادية الإنتاجية المُقدَّرة بخمس سنوات ويتم تقييمها للتحقق من انخفاض القيمة عند وجود مؤشر على احتمالية انخفاض قيمة الأصول غير الملموسة. يتم الاعتراف بمصروفات إطفاء الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في الأرباح أو الخسائر.

ويتم إيقاف الاعتراف بالأصل غير الملموس عند استبعاده أو عندما يكون من المتوقع عدم تدفق أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده. تندرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عند إيقاف الاعتراف بالأصل ضمن الأرباح أو الخسائر.

المبالغ النقدية والأرصدة المصرفية

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتألف النقد وما يعادله من النقد في الصندوق والأرصدة المصرفية والودائع قصيرة الأجل ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام حالي (قانوني أو ضمني) نتيجة لحدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج من الموارد التي تُجسد منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدم الشركة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين. يكون استحقاق هذه المكافآت على أساس راتب الموظف ومدة خدمته ويخضع لإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تُستحق التكاليف المتوقعة لتلك المكافآت على مدى فترة التوظيف.

فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم الشركة بدفع اشتراكات في برنامج المعاشات الحكومية، والمحتسب كنسبة من رواتب الموظفين. تقتصر التزامات الشركة على تلك الاشتراكات، التي تُصرف عند الاستحقاق.

ضريبة الدخل

تتألف مصروفات الضريبة المُعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر من مجموع الضرائب المؤجلة والضرائب الحالية غير المعترف بها في الدخل الشامل الآخر أو في حقوق الملكية مباشرة.

ضريبة الدخل الحالية

تُقاس الأصول والالتزامات الخاصة بضريبة الدخل الحالية بالقيمة المتوقع استردادها من أو دفعها إلى السُلطات الضريبية. إن معدلات الضريبة و القوانين الضريبية المُستخدمة عند احتساب الضريبة هي نفسها المُطبقة أو من المقرر تطبيقها في تاريخ التقرير في البلاد التي تعمل فيها الشركة وتحقق دخلاً خاضعاً للضريبة.

إن ضريبة الدخل الحالية المتعلقة بالبنود المُعترف بها مباشرةً في حقوق الملكية يتم الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية دون بيان الأرباح أو الخسائر. تقيّم الإدارة بشكل دوري الأوضاع الضريبية للإقرارات الضريبية في الحالات التي تخضع فيها اللوائح الضريبية لتفسيرات، كما تضع أحكاماً بشأنها حيثما يكون مناسباً.

٢ معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٣ ملخص معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ضريبة الدخل (تابع)

الضريبة المؤجلة

تُحسب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام على الفروقات المؤقتة بين الأوعية الضريبية للأصول والالتزامات وبين قيمها الدفترية لأغراض التقارير المالية في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة التي يمكن اقتطاعها وترحيل التخفيضات الضريبية غير المُستخدمة والخسائر غير المُستخدمة إلى الحد الذي يكون فيه من المُحتمل أن تكون هناك أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها، باستثناء الظروف التي لا يسمح بها معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لأصول الضريبة المُؤجلة في كل تاريخ تقرير وتخفيضها إلى الحد الذي لم يعد من المُحتمل فيه ان تتحقق ارباح خاضعة للضريبة وذلك للسماح باستخدام كافة أو بعض الأصول الضريبية المؤجلة. يتم إعادة تقييم أصول الضريبة المؤجلة غير المُعترف بها في كل تاريخ تقرير، كما يتم الاعتراف بها بقدر ما يصبح من المُحتمل أن تسمح الأرباح الضريبية المُستقبلية باسترداد الأصل الضريبي المُؤجل.

يتم الاعتراف بأصول الضريبة المُؤجلة إلى الحد الذي يكون من المُحتمل أن تُستخدم الخسائر الضريبية الأساسية أو الفروقات المؤقتة التي يمكن اقتطاعها مقابل الأرباح المُستقبلية الخاضعة للضريبة. هذا ويتم تقييمها استناداً إلى توقعات الشركة للنتائج التشغيلية المُستقبلية، مع تعديل الأرباح والمصروفات الكبيرة غير الخاضعة للضريبة والحدود التي تحدد استخدام الخسائر والتخفيضات الضريبية غير المُستخدمة.

يتم الاعتراف بالتزامات الضريبة المؤجلة في العموم بالكامل، على الرغم من أن معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ يضع إعفاءات محدودة بشأنها. يتم قياس أصول والتزامات الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في السنة متى يتم تسييل الأصل أو تسوية الالتزام وفقاً للمعدلات الضريبية (والقوانين الضريبية) التي تم تطبيقها أو من المُقرر تشريعها بشكل جوهري في تاريخ التقرير.

إن الضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود المُعترف بها خارج الأرباح أو الخسائر يتم الاعتراف بها خارج الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف ببنود الضريبة المُؤجلة المتعلقة بالمعاملات ذات الصلة إما في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة.

الالتزامات المُحتملة

لا يتم الاعتراف بالالتزامات المحتملة في البيانات المالية، ويتم الإفصاح عنها، ما لم تكن احتمالية التدفق الخارج للموارد بما ينطوي عليه من منافع اقتصادية أمراً مُستبعداً. كذلك لا يتم الاعتراف بالأصول المحتملة في البيانات المالية، ولكن يتم الافصاح عنها عندما يكون التدفق الوارد للمنافع الاقتصادية أمراً محتملاً.

٣ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية للشركة من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على المبالغ المُسجَّلة للإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات والإفصاحات المرفقة والإفصاحات عن الالتزامات المحتملة. إن عدم التأكد بشأن هذه الافتراضات والتقديرات قد يترتب عليه نتائج تستلزم إجراء تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

التقديرات والافتراضات

مبين أدناه الافتراضات الهامة المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير والتي تنطوي على مخاطر جوهرية من شأنها إحداث تعديل جوهري على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية اللاحقة. استندت الشركة في افتراضاتها وتقديراتها على المعايير المتاحة عند إعداد البيانات المالية. ومع ذلك، قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية بسبب تغيرات السوق أو الظروف الناشئة خارج سيطرة الشركة. يتم عرض تلك التعديلات في الافتراضات عند ظهورها.

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية

تستخدم الشركة مصفوفة مخصصات لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة من الذمم المدينة التجارية. تستند معدلات المخصصات إلى عدد أيام التأخر عن السداد لمجموعات مختلفة من العملاء التي تنطوي على سمات خسائر مماثلة (أي المضمونة وغير المضمونة).

تستند مصفوفة المخصصات بشكل مبدئي إلى معدلات التعثر السابقة التي تم ملاحظتها لدى الشركة. تستخدم الشركة مصفوفة لتعديل أنماط خسائر الائتمان السابقة في ضوء المعلومات الاستشرافية. على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن تتدهور الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال العام المقبل، مما قد يؤدي إلى زيادة عدد حالات التعثر في قطاعات الإنشاءات والعقارات، فيتم حينئذٍ تعديل معدلات التعثر السابقة. في تاريخ كل تقرير، يتم تحديث معدلات التعثر التي تمت ملاحظتها سابقاً ويتم تحليل التغيرات في التقديرات الاستشرافية.

٣ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تابع)

التقديرات والافتراضات (تابع)

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية (تابع)

إن تقييم الترابط بين معدلات التعثر التي تمت ملاحظتها سابقاً والظروف الاقتصادية المتوقعة وخسائر الائتمان المتوقعة هو تقدير جوهري. إن قيمة خسائر الائتمان المتوقعة حساسة تجاه التغيرات في الظروف والحالات الاقتصادية المتوقعة.

قد لا تكون خسائر الائتمان التي شهدتها الشركة سابقاً والظروف الاقتصادية المتوقعة دليلاً على التعثر الفعلي للعميل في المستقبل. ترد في الإيضاح رقم ٢٦ معلومات عن خسائر الائتمان المتوقعة من الذمم المدينة التجارية للشركة.

انخفاض قيمة المخزون

يتم الاحتفاظ بالمخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. عندما يُصبح المخزون قديماً أو متقادماً، يتم تقدير صافي قيمته القابلة للتحقق. بالنسبة للمبالغ الهامة بصورة فردية، يتم تقدير هذه القيمة على أساس فردي. فيما يتعلق بالمبالغ التي لا تكون هامة في حالتها الفردية، يتم تقيمها بصورة جماعية ويتم رصد مخصص وفقاً لنوع المخزون ودرجة التقادم، وذلك بناءً على أسعار البيع السابقة.

بلغ إجمالي المخزون ما قيمته ٧٤,٩٢١ ألف درهم إماراتي في تاريخ التقرير (٢٠٢٣: ٧٠,٨٦٤ ألف درهم إماراتي)، وبلغ مخصص المخزون بطيء الحركة ما قيمته ١,٤٤٥ ألف درهم إماراتي (٢٠٢٣: ١,٤٤٥ ألف درهم إماراتي) (يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١٥ لمزيد من المعلومات حول الانخفاض في قيمة المخزون) يتم في بيان الدخل الاعتراف بأية فروقات بين المبالغ المُحققة بالفعل في فترات مستقبلية والمبالغ المتوقعة.

الأعمار الإنتاجية واستهلاك الممتلكات والآلات والمعدات

تقوم الإدارة بصورة دورية بمراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة وطريقة الاستهلاك للتأكد من توافق طريقة وفترة الاستهلاك مع النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية من هذه الأصول.

الانخفاض قيمة الأصول غير المالية

يحدث انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المُنتجة للنقد عن قيمتها القابلة للاسترداد وهي قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. تستعين الإدارة بخبراء آخرين لتحديد القيمة العادلة للممتلكات والآلات والمعدات لديها. يستند تقدير القيمة العادلة أيضاً إلى تكلفة استبدال أصل ذي منفعة واستهلاك مماثلين بما في ذلك التقادم.

٤ الإيرادات من العقود المُبرمة مع العملاء

٤-١ معلومات عن فصل الإيرادات

فيما يلي تفصيل إيرادات الشركة من العقود المُبرمة مع العملاء على النحو الآتي:

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
نوع البضائع والخدمات		
بيع البضائع – منتجات جاهزة (المُعترف بها في وقت زمني محدد)	١٧١,١٤٩	١٨٢,٤١١
خدمات التوصيل (المعترف بها في وقت زمني محدد)	٤,٥٩٣	٥,٥١١
	١٧٥,٧٤٢	١٨٧,٩٢٢
الأسواق الجغرافية		
الإمارات العربية المتحدة	١٧٥,٧١٢	١٨٧,٨٥٤
دول أخرى	٣٠	٦٨
	١٧٥,٧٤٢	١٨٧,٩٢٢

٤-٢ أرصدة العقود

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
ذمم مدينة تجارية (بالصافي) - أطراف أخرى (إيضاح رقم ١٦)	٩٤,٠١٢	١١٠,٥٩٣
ذمم مدينة تجارية (بالصافي) - أطراف ذات علاقة (إيضاح رقم ١٦)	٥,٦٢٨	٨,٣٣٠
التزامات العقود - دفعات مُقدمة (إيضاح ٢١)	٨٦٠	٧١٧

٤ الإيرادات من العقود المُبرمة مع العملاء (تابع)

٤-٢ أرصدة العقود (تابع)

الذمم المدينة المتداولة

إن الذمم المدينة التجارية لا تحمل فائدة وتستحق عموماً خلال فترة تتراوح من ٣٠ إلى ١٢٠ يوماً. إن الذمم المدينة التجارية البالغ قيمتها ٢٥,٧٤٥ ألف درهم إماراتي مضمونة بضمانات مصرفية (٢٠٢٣: ٣٨,٨٨٥ ألف درهم إماراتي).

التزامات العقود

تتألف التزامات العقود من دفعات مستلمة مقدماً قصيرة الأجل لبيع البضائع وخدمات التوصيل.

بلغت قيمة الإيرادات المعترف بها من المبالغ المُضمَّنة في التزامات العقود في بداية العام ٧١٧ ألف درهم إماراتي (٢٠٢٣: ٩٠٠ ألف درهم إماراتي).

٤-٣ التزامات الأداء

تم تلخيص المعلومات حول التزامات أداء الشركة أدناه:

بيع البضائع

يتم الوفاء بالتزام الأداء عند تحصيل البضائع ويكون السداد نقداً بشكل عام أو مستحقاً في غضون فترة تتراوح بين ٣٠ إلى ١٢٠ يوماً من تاريخ البيع.

المبيعات المُجمَّعة للبضائع وخدمات التوصيل

يتم الوفاء بالتزام الأداء عند تسليم البضائع ويكون السداد مستحقاً في غضون فترة تتراوح بين ٣٠ إلى ١٢٠ يوماً من تاريخ الاستلام.

٥ التكاليف المباشرة

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
تكلفة المواد	٩٨,٠٤٠	١٢٠,٧٢٣
تكاليف المرافق وتكاليف المصنع الأخرى	٣٩,٢١٩	٣٥,١٨٥
تكلفة العمالة	١٦,٨٦٧	١٧,٥٠٢
استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح رقم ١٠)	١٦,٨٨٦	١٦,٣٧٧
	١٧١,٠١٢	١٨٩,٧٨٧

٦ إيرادات أخرى

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
بيع خردة ومواد أخرى غير مخصصة للمتاجر	٤,٢٦٣	٢,٩٨٠
إيرادات الإيجار من الاستثمارات العقارية (إيضاح رقم ١١)	٣,٩٢٧	٣,٤٣٨
إيرادات إيجارية أخرى	٢,٣٧٨	١,٩٥٣
عكس مخصص المخزون بطيء الحركة	-	٥,٦٧٧
إيرادات أخرى	٦٢٥	٥٢٢
	١١,١٩٣	١٤,٥٧٠

٧ مصروفات إدارية وعمومية

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
رواتب وامتيازات الموظفين	١٦,٧٢٤	١٥,٧٢٣
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (الإيضاح ١٤-٣)	٢,٤٥٠	-
أعمال الإصلاح والصيانة	٢,٤٧٢	٣,٥٢١
الانخفاض في قيمة الأصول المالية بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم ١٤-١)	-	٢٧,٧٨٧
خسائر الائتمان المتوقعة على الذمم المدينة التجارية والأخرى (إيضاح رقم ١٦)	-	٣,١٣٥
أتعاب قانونية ومهنية	١,٥٢٥	١,٧١٤
استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح رقم ١٠)	١,٠٠١	١,١٤٧
إطفاء أصول غير ملموسة	٧١١	٧٠٨
رسوم مصرفية	١٦٨	٣١٩
أخرى	٢,١٥٢	٣,٥٢٩
	٢٧,٢٠٣	٥٧,٥٨٣

٨ مصروفات البيع والتوزيع

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
المبيعات والتسويق	٣,٣١١	٣,٤٧٠
النقل	٦٤	٩٩٣
استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح رقم ١٠)	-	٧٣
	٣,٣٧٥	٤,٥٣٦

٩ إيرادات التمويل وتكاليف التمويل

٩-١ إيرادات التمويل

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
إيرادات الفوائد من الودائع لأجل	٣,٦٠٩	٢,٠٤٦
إيرادات الفائدة على استثمارات في أصول مالية (أدوات الدين)	٩٢٠	١,٣١١
الإفراج عن الفوائد المُعلّقة (إيضاح رقم ١٤-١)	-	٢٩,٤٩٢
	٤,٥٢٩	٣٢,٨٤٩

٩-٢ تكاليف التمويل

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
المرابحة والقروض قصيرة الأجل	٣٧٣	٥,٣٠٩
سحوبات مصرفية على المكشوف	١٢٣	١٧٥
	٤٩٦	٥,٤٨٤

١٠ ممتلكات وآلات ومعدات

	مباني ألف درهم إماراتي	آلات وماكينات ألف درهم إماراتي	أثاث وتجهيزات ومعدات ألف درهم إماراتي	مركبات ألف درهم إماراتي	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
التكلفة:						
في ١ يناير ٢٠٢٣	٣٦,٤٨١	١,٠٠٣,٩٥٠	١٨,٥٦١	٥٤,٧٩٣	٣,٤٦٨	١,١١٧,٢٥٣
إضافات	-	-	٨٦٩	-	٢,٤٤٣	٣,٣١٢
تحويلات	-	-	-	(٣٩)	-	(٣٩)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٦,٤٨١	١,٠٠٣,٩٥٠	١٩,٤٣٠	٥٤,٧٥٤	٥,٩١١	١,١٢٠,٥٢٦
إضافات	٩٢	١٣٢	٦٥١	٤٢	٩,٣٦١	١٠,٢٧٨
استبعادات	-	(١٢)	(١٢)	-	-	(٢٤)
تحويلات	-	١١,٢٣٠	١٠	-	(١١,٢٤٠)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٣٦,٥٧٣**	**١,٠١٥,٣٠٠**	**٢٠,٠٧٩**	**٥٤,٧٩٦**	**٤,٠٣٢**	**١,١٣٠,٧٨٠**
الاستهلاك المتراكم:						
في ١ يناير ٢٠٢٣	٣٢,٥٩٣	٨٥٤,٢٣٣	١٨,١٣١	٥٤,٣٣٧	-	٩٥٩,٢٩٤
المُحمَّل للسنة	٤٢٩	١٦,٥٥٦	٣٠٥	٣٠٧	-	١٧,٥٩٧
استبعادات	-	-	-	(٣٩)	-	(٣٩)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٣,٠٢٢	٨٧٠,٧٨٩	١٨,٤٣٦	٥٤,٦٠٥	-	٩٧٦,٨٥٢
المُحمَّل للسنة	٤٢٢	١٦,٧٧٤	٥٦٢	١٢٩	-	١٧,٨٨٧
استبعادات	-	(١)	(٧)	-	-	(٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٣٣,٤٤٤**	**٨٨٧,٥٦٢**	**١٨,٩٩١**	**٥٤,٧٣٤**	**-**	**٩٩٤,٧٣١**
صافي القيمة الدفترية:						
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٣,١٢٩**	**١٢٧,٧٣٨**	**١,٠٨٨**	**٦٢**	**٤,٠٣٢**	**١٣٦,٠٤٩**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣,٤٥٩	١٣٣,١٦١	٩٩٤	١٤٩	٥,٩١١	١٤٣,٦٧٤

١٠ ممتلكات وآلات ومعدات (تابع)

١٠-١ الاستهلاك

يُخصص الاستهلاك في بيان الأرباح أو الخسائر على النحو التالي:

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
تكاليف مباشرة (إيضاح رقم ٥)	١٦,٨٨٦	١٦,٣٧٧
مصروفات عمومية وإدارية (إيضاح رقم ٧)	١,٠٠١	١,١٤٧
مصروفات البيع والتوزيع (إيضاح رقم ٨)	-	٧٣
	١٧,٨٨٧	١٧,٥٩٧

تضمنت القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، الأصول التي تم استهلاكها بالكامل والتي لا تزال قيد الاستخدام وتبلغ قيمتها ٧٨٣,٧٨٣ ألف درهم إماراتي (٢٠٢٣: ٧٧٣,٠٢٨ ألف درهم إماراتي).

١٠-٢ أعمال رأسمالية قيد الإنجاز

تتألف الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بشكل أساسي من المعدات والآلات، والتي من المتوقع أن ستكون جاهزة للاستخدام في الربع الأول من العام ٢٠٢٥.

١٠-٣ الأرض الممنوحة

تقع المباني والآلات والمعدات على أرض ممنوحة من قبل حكومة دبي.

١١ استثمارات عقارية

تتألف الاستثمارات العقارية من أرض ذات قيمة دفترية قدرها ٢,٩٢٤ ألف درهم إماراتي وفيلات مُستهلكة بالكامل تم انشاؤها على أرض ذات تكلفة أولية قدرها ١٦,٥٧٥ ألف درهم إماراتي، مُحتفظ بها لأغراض التأجير وزيادة رأس المال. لم تكن هناك أي حركة في الاستثمارات العقارية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣.

لا تخضع الشركة لأي قيود على إمكانية بيع عقاراتها الاستثمارية ولا التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء العقارات الاستثمارية أو تطويرها أو تنفيذ أعمال الإصلاح والصيانة لعقاراتها الاستثمارية وتحسينها.

تم الاعتراف بالمبالغ التالية المتعلقة بالاستثمارات العقارية في بيان الدخل:

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
إيرادات الإيجار (إيضاح رقم ٦)	٣,٩٢٧	٣,٤٣٨
مصروفات تشغيلية مباشرة	(٢٥١)	(٣١٨)
صافي إيرادات الإيجار	٣,٦٧٦	٣,١٢٠

أجرت الإدارة تقييماً داخلياً لتحديد القيمة العادلة للعقارات في تاريخ التقرير. وعليه، تم تقييم العقارات بما قيمته ٥٣ مليون درهم إماراتي في نهاية عام ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٤٣ مليون درهم إماراتي).

أسلوب التقييم

تم قياس قيمة العقارات من قبل الإدارة باستخدام نهج "طريقة تقييم الاستثمار" (ضمن المستوى ٣ من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة) وفقاً لهذه الطريقة، تُقدَّر إيرادات الإيجار السنوية المقبوضة حالياً أو المتوقعة على مدى فترة زمنية من إيجار العقار وتُخفَّض حسب النفقات أو المصروفات العرضية لملكية العقار للحصول على صافي الإيرادات السنوية. ومن ثم يتم رسملة صافي الإيرادات السنوية من خلال معدل الرسملة المناسب.

يتم اختيار معدل الرسملة ذي الصلة بناءً على معدل العائد الاستثماري المتوقع (المُشتق من المقارنة مع الاستثمارات العقارية المماثلة) لنوع العقار المعني مع مراعاة عوامل مثل المخاطر وزيادة رأس المال وتأمين الدخل وسهولة البيع.

١٢ استثمارات في الأصول المالية

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
الأصول المالية المتداولة		
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١١,٥٠٦	٦,٤٤٣
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٣,٢٧٦	٦,٧٩٢
	١٤,٧٨٢	١٣,٢٣٥
الأصول المالية غير المتداولة		
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٨٠٧,٨٦٦	١,٤٠٣,٤٠٠
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٥,٩٦٩	٤,٥٦١
	١,٨١٣,٨٣٥	١,٤٠٧,٩٦١
	١,٨٢٨,٦١٧	١,٤٢١,١٩٦

فيما يلي فئات الاستثمارات في الأصول المالية:

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
أدوات حقوق الملكية مُدرجة - بالقيمة العادلة	١,٨٠٥,٩٨٦	١,٣٩٦,٢٥٢
أدوات الدين - بالقيمة العادلة	٢٢,٦٣١	٢٤,٩٤٤
	١,٨٢٨,٦١٧	١,٤٢١,١٩٦

تتضمن أدوات حقوق الملكية المُصنَّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استثماراتٍ في أسهم شركات مُدرجة وغير مُدرجة. تمتلك الشركة حصص غير مُسيطرة في هذه الشركات. صُنِّفت هذه الاستثمارات بشكل قطعي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث تعتبر الشركة هذه الاستثمارات ذات طبيعة استراتيجية.

تتضمن أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استثماراتٍ في سندات حكومية وسندات شركات مُدرجة. تُحدد القيم العادلة لأدوات الدين هذه بالرجوع إلى عروض الأسعار المعروضة في الأسواق النشطة.

تتضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر استثمارات في أدوات الدين المُدرجة. تُحدد القيم العادلة لهذه الأدوات بالرجوع إلى عروض الأسعار المعروضة في الأسواق النشطة.

إن الأوراق المالية القابلة للتداول البالغ قيمتها ١٧٢ ألف درهم إماراتي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٢١٢ ألف درهم إماراتي) مُحتفظ بها باسم المدير العام للشركة بغرض المصلحة النفعية للشركة.

تم رهن استثماراتٍ في أصول مالية بقيمة ١,٢١١,٨٠٣ ألف درهم إماراتي (٢٠٢٣: ٨٦١,٠٦٩ ألف درهم إماراتي) لدى البنوك مقابل سلفيات وقروض مصرفية غير مستخدمة حتى تاريخ التقرير.

يوجد لدى الشركة استثمار في أدوات حقوق ملكية غير مُدرجة في مصنع إسمنت تحت الإنشاء خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تسجيل هذا الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وهو مُصنَّف ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. لم تتمكن الشركة من الحصول على تقييم عادل موثوق به طبقاً لسياساتها المُحاسبية لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات بسبب الأوضاع المضطربة في البلد التي يوجد بها هذا الاستثمار. وعليه، ووفقاً لتقدير الإدارة، تم تحديد القيمة العادلة على أنها تعرضت لانخفاض القيمة بشكل كامل كما في تاريخ التقرير (٢٠٢٣: تعرضت لانخفاض القيمة بالكامل).

١٢ استثمارات في الأصول المالية (تابع)

كانت الحركة في الفئات المُختلفة للاستثمارات في أصول مالية خلال السنة على النحو التالي:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم إماراتي	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف درهم إماراتي	أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
كما في بداية السنة	١٣,٥٩١	١١,٣٥٣	١,٣٩٦,٢٥٢	١,٤٢١,١٩٦
إضافات خلال السنة	٢,٤٧٣	٤,٤٩٥	٥,٩٤٨	١٢,٩١٦
مُستحقَّة/مُستردَّة	(٢,٥٤٠)	(١٠,٥٨٣)	-	(١٣,١٢٣)
التغيُّر في القيمة العادلة	(١٣٨)	٣,٩٨٠	٤٠٣,٧٨٦	٤٠٧,٦٢٨
كما في نهاية السنة	**١٣,٩٨٦**	**٩,٢٤٥**	**١,٨٠٥,٩٨٦**	**١,٨٢٨,٦١٧**

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم إماراتي	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف درهم إماراتي	أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
كما في بداية السنة	١٩,٠٩٥	١٣,٩١٨	١,٠٩٢,٤٧٦	١,١٢٥,٤٨٩
إضافات خلال السنة	-	-	٣,٦٧١	٣,٦٧١
مُستحقَّة/مُستردَّة	-	(٤,٥٠٩)	(٦,٦٤٩)	(١١,١٥٨)
التغير في القيمة العادلة	(٥,٥٠٤)	١,٩٤٤	٣٠٦,٧٥٤	٣٠٣,١٩٤
كما في نهاية السنة	١٣,٥٩١	١١,٣٥٣	١,٣٩٦,٢٥٢	١,٤٢١,١٩٦

فيما يلي الاستثمارات في الأصول المالية حسب الموقع الجغرافي:

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
الإمارات العربية المتحدة	١,٧٠٥,٥٨٦	١,٢٦٨,١١٠
المملكة العربية السعودية	١١٨,٠٦١	١٤٦,٠١١
دول أخرى	٤,٩٧٠	٧,٠٧٥
	١,٨٢٨,٦١٧	١,٤٢١,١٩٦

١٣ استثمار في شركة زميلة

يمثل استثمار الشركة في شركة زميلة حصة نسبتها ٢٥,٤٣٪ (٢٠٢٣: ٢٥,٤٣٪) في شركة أسمنت بربر المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مُسجَّلة في جمهورية السودان. ويتمثل النشاط الرئيسي لهذه الشركة الزميلة في تصنيع وبيع الإسمنت. تُحتسب حصة الشركة في شركة أسمنت بربر المحدودة باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية.

في ١٥ إبريل ٢٠٢٣، نشب نزاع مُسلح بين الفصائل المُتناحرة داخل الحكومة العسكرية في السودان، حيث تقع الشركة الزميلة، وقد كانت لهذا النزاع عواقب وخيمة على اقتصاد الدولة. ولا تزال آثار البيئة الاقتصادية غير مُستقرة حتى تاريخ صدور هذه البيانات المالية، ومن المُحتمل أن يسفر ذلك الأمر عن عواقب وخيمة فضلاً عن احتمالية حدوث انكماش اقتصادي مُطوّل.

١٣ استثمار في شركة زميلة (تابع)

كانت الشركة تحتسب الاستثمار، بعد أن تأخذ في الاعتبار تأثير التضخم الاقتصادي المُفرط واستخدام سياسات مُحاسبية موحدة أثناء إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة. علاوة على ذلك، رصدت الشركة مُخصصاً بكامل قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة المذكورة. ولا تتحمل أي التزام آخر تجاه هذه الخسائر، بما يتجاوز القيمة الإسمية لحصص الملكية التي تملكها الشركة.

١٤ إفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة

تقوم الشركة، في سياق الأعمال الاعتيادية، بإجراء معاملات تداول وتمويل مع مؤسساتٍ ينطبق عليها تعريف "الطرف ذي العلاقة" الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤. تعتقد الإدارة أن شروط المعاملات التجارية هذه لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي كان من الممكن الحصول عليها من أطرافٍ أخرى غير ذات علاقة.

تمتلك الشركة حصص ملكية في أحد البنوك المحلية بدولة الإمارات العربية المُتحدة وتم تصنيفها كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تحتفظ الشركة بأرصدة مصرفية وتم تقديم تسهيلات ائتمان/اقتراض مصرفية مع هذا البنك كما في تاريخ التقرير. تم إجراء المعاملات المالية مع البنك وفقاً لشروط تجارية.

١٤-١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

فيما يلي المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة:

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
شركة زميلة		
إيرادات الفوائد للسنة	٣١,٢٠٧	٢٩,٥١٥
الفوائد المُعلّقة	(٣١,٢٠٧)	-
الإفراج عن	-	(٢٩,٤٩٢)
الانخفاض في قيمة الأصول المالية بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم ٧)	-	(٢٧,٧٨٧)
أطراف أخرى ذات علاقة		
الإيرادات	١٣,٩٠٠	١٢,١٨٢
مشتريات	(٢٠)	(٤٢)

١٤-٢ أرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
قرض لشركة زميلة		
الجزء غير المتداول من القرض المُستحق من الشركة الزميلة (إيضاح رقم ١٤-٤)	٣١٦,٠٠٠	٣١٦,٠٠٠
فائدة مُستحقة على القرض المُقدم لشركة زميلة	٧٥,٥٣٢	٤٤,٣٢٥
ناقصاً: الفائدة المُعلقة والانخفاض في القيمة	(١٠٣,٣١٩)	(٧٢,١١٢)
	٢٨٨,٢١٣	٢٨٨,٢١٣
ذمم مدينة تجارية		
أطراف أخرى ذات علاقة	٤,٦٩٤	٧,٣٩٦
حساب جاري خاص بالشركة الزميلة	٩٣٤	٩٣٤
	٥,٦٢٨	٨,٣٣٠
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة		
شركة زميلة	-	٩,٣٥٠

١٤ إفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة (تابع)

١٤-٣ مكافآت موظفي الإدارة العليا

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
رواتب وامتيازات أخرى قصيرة الأجل	٢,٤٣٦	٣,٢٠٤
مكافآت نهاية الخدمة	١٣٣	١٧٧
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح رقم ٧)	٢,٤٥٠	-
	٥,٠١٩	٣,٣٨١

١٤-٤ قرض مُستحق من الشركة الزميلة

يمثل القرض البالغ قيمته ٣١٦ مليون درهم إماراتي، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، قرضاً مُقوّماً بالدرهم الإماراتي تم منحه للشركة الزميلة وكان موعد استحقاقه في أكتوبر ٢٠١٩، إلا أن الشركة الزميلة تخلفت عن سداد العديد من الدفعات. تم احتساب سعر الفائدة على هذا القرض بأسعار الفائدة السائدة بين بنوك الإمارات "إيبور" لمدة ٣ أشهر زائداً نسبة ٣٪ سنوياً.

في ١٥ إبريل ٢٠٢٣، نشب نزاع مُسلح بين الفصائل المُتناحرة داخل الحكومة العسكرية في السودان، حيث تقع الشركة الزميلة، وقد كانت لهذا النزاع عواقب وخيمة على اقتصاد الدولة. ولا تزال آثار البيئة الاقتصادية غير مُستقرة حتى تاريخ صدور هذه البيانات المالية، ومن المُحتمل أن يسفر ذلك الأمر عن عواقب وخيمة فضلاً عن احتمالية حدوث انكماش اقتصادي مُطوّل.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، قامت الإدارة بإعادة قياس القرض وقيّمت قدرة الشركة الزميلة على سداد القرض بالاستناد إلى عوامل محددة تشمل تقييم الأداء المالي للشركة الزميلة، ونمط السداد المستقبلي المتوقع خلال فترة التقرير، ووجود ضمانات كافية ووافية مقابل القرض في شكل رهن على أصول الشركة الزميلة بقيمة عادلة إجمالية تفوق بشكل كافٍ القيمة الدفترية لقيمة القرض المستحقة، والتعديل المقترح لاتفاقية القرض مع جدول سداد مُعدّل، والذي من المتوقع أن يصبح عقداً رسمياً في المستقبل القريب دون أن يكون لذلك أي تأثير على القيمة الدفترية للقرض. ووفقاً للسياسات المُحاسبية المتبعة من الشركة، فقد أخذت الإدارة في الاعتبار التأثير المُحتمل للنزاع الحالي على تأخر دفعات السداد المستقبلية، ومن ثمّ فقد أفصحت عن رصيد القرض في ضوء هذه الاعتبارات. وبناءً على هذا التقييم، خلصت الإدارة إلى أنه لا يلزم إجراء تخفيض إضافي في قيمة القرض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: تم الاعتراف بتخفيض في القيمة قدره ٢٧,٧٨٧ ألف درهم إماراتي).

بالإضافة إلى ذلك، أخذت الإدارة بعين الاعتبار جميع المؤشرات والأحداث والتطورات المستقبلية وقامت بتقييم تأثيرها على عمليات الشركة الزميلة وتدفقاتها النقدية ومركزها المالي. وترى الإدارة في ضوء ما سبق أن هذه الأحداث لم تُغيّر من وجود وتقييم الأوراق المالية التي تُغطي قيمة القرض حيث إن المصنع لايزال يعمل ويقع بعيداً عن منطقة النزاع المُسلح.

١٥ المخزون

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
مواد خام	١٣,٢٦٨	١٩,٢٤١
أعمال قيد الإنجاز	٢٩,١٤٨	١٩,٧٣٩
بضائع جاهزة	٢,٠٥١	٢,٣٧٧
مواد استهلاكية وقطع غيار	٣٠,٤٥٤	٢٩,٥٠٧
مخصص المخزون بطيء الحركة	(١,٤٤٥)	(١,٤٤٥)
	٧٣,٤٧٦	٦٩,٤١٩

كانت الحركة في مخصص المخزون بطيء الحركة خلال السنة على النحو التالي:

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
في ١ يناير	١,٤٤٥	٧,١٢٢
معكوسات خلال السنة	-	(٥,٦٧٧)
في ٣١ ديسمبر	١,٤٤٥	١,٤٤٥

١٦ ذمم مدينة تجارية وأخرى

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
ذمم مدينة تجارية		
مبالغ مُستحقة من عملاء آخرين	١٠٦,٣٩١	١٢٢,٩٧٢
ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(١٢,٣٧٩)	(١٢,٣٧٩)
	٩٤,٠١٢	١١٠,٥٩٣
أطراف أخرى ذات علاقة (إيضاح رقم ١٤-٢)	٥,٦٢٨	٨,٣٣٠
صافي الذمم المدينة التجارية	٩٩,٦٤٠	١١٨,٩٢٣
ذمم مدينة أخرى	٦,١٦٠	٢,٣٢٦
	١٠٥,٨٠٠	١٢١,٢٤٩

يتم الإفصاح عن المزيد من المعلومات حول شروط الائتمان والضمانات مقابل الذمم المدينة التجارية في الإيضاح رقم ٤-٢، في حين أنه تم الإفصاح عن المعلومات حول التعرضات الائتمانية في الإيضاح رقم ٢٦.

فيما يلي الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة خلال السنة:

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
في ١ يناير	١٢,٣٧٩	٩,٢٤٤
المُحمَّل خلال السنة (إيضاح رقم ٧)	-	٣,١٣٥
في ٣١ ديسمبر	١٢,٣٧٩	١٢,٣٧٩

١٧ النقد وما يعادله

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
النقد في الصندوق	١١٣	١٥٦
النقد لدى البنوك - حسابات جارية	١٣,٣٢٣	٢٠,٧٣٨
النقد لدى البنوك - الودائع الثابتة*	١٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
أرصدة مصرفية ومبالغ نقدية	١١٣,٤٣٦	٤٠,٨٩٤
ناقصاً: ودائع ثابتة*	(١٠٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)
النقد وما يعادله	١٣,٤٣٦	٢٠,٨٩٤

* تخضع الودائع الثابتة لمعدلات فائدة تجارية، وذات فترة استحقاق مبدئية مدتها سنة واحدة.

١٨ رأس المال والاحتياطيات

١٨-١ رأس المال

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
المُصرّح به والمُصدر والمدفوع بالكامل:		
٣٥٨,٨٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١ درهم إماراتي للسهم الواحد	٣٥٨,٨٠٠	٣٥٨,٨٠٠
أسهم مُصدرة مقابل مبالغ نقدية		
٩٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١ درهم إماراتي للسهم الواحد	٩٢,٠٠٠	٩٢,٠٠٠
أسهم منحة صادرة من خلال رسملة الأرباح المُحتجزة		
٢٦٦,٨٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١ درهم إماراتي للسهم الواحد	٢٦٦,٨٠٠	٢٦٦,٨٠٠

في تاريخ التقرير، يتكون رأس المال من أسهم حقوق ملكية عادية. وجميع هذه الأسهم المُصدرة مدفوعة بالكامل. يحق لحاملي أسهم حقوق الملكية العادية الحصول على توزيعات أرباح والتي يتم الإعلان عنها من وقت لآخر، ويحق لهم التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للشركة بواقع صوت واحد لكل سهم. تكون جميع الأسهم العادية متساوية وعلى مرتبة واحدة من حيث الأصول المتبقية بالشركة.

١٨-٢ احتياطي قانوني إلزامي

وفقاً للمادة رقم ٦٠-١ من النظام الأساسي للشركة والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المُتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، يتعين تحويل نسبة ١٠٪ على الأقل من صافي أرباح الشركة إلى الاحتياطي القانوني الإلزامي إلى أن يصل إلى ما يساوي ٥٠٪ من رأس المال. لم يتم إجراء أي تحويل إلى الاحتياطي القانوني الإلزامي نظرا لأنه وصل بالفعل إلى ما يساوي ٥٠٪ من رأس المال. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع باستثناء ما نص عليه القانون المذكور أعلاه.

١٨-٣ احتياطي عام

وفقاً للمادة رقم ٦٠-٢ من النظام الأساسي للشركة، يتعين تحويل نسبة ١٠٪ من صافي أرباح الشركة إلى الاحتياطي العام. تم إيقاف هذا التحويل بقرار الجمعية العمومية بناءً على توصية مجلس الإدارة.

لا يُستخدم هذا الاحتياطي إلا لأغراض تُحدد من قبل الجمعية العمومية واستناداً إلى توصية مجلس الإدارة.

١٨-٤ احتياطي القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر وتُسجَّل على أنها احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. عند إيقاف الاعتراف بأدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية هذه، يتم إدراج أي خسائر أو أرباح مُدرجة سابقاً على أنها احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية في بيان الدخل للسنة لأدوات الدين ويتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة لأدوات حقوق الملكية.

١٨-٥ توزيعات الأرباح

خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المُنعقد في ٢١ أبريل ٢٠٢٤، أعلن مساهمو الشركة ووافقوا على توزيعات أرباح نقدية قدرها ٥٣,٨٢٠ ألف درهم إماراتي (بواقع ٠,١٥ فلس للسهم الواحد)، فيما يتعلق بسنة ٢٠٢٣، وتم دفعها في ٢١ مايو ٢٠٢٤.

١٩ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

فيما يلي الحركة في المخصص المُعترف به في بيان المركز المالي:

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
المخصص كما في ١ يناير	١٨,٧٨٨	٢٠,٥٤٠
المُخصص خلال السنة	١,٣٩٤	٢,٧٥٥
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة	(١,٦٨٥)	(٤,٥٠٧)
المخصص كما في ٣١ ديسمبر	١٨,٤٩٧	١٨,٧٨٨

٢٠ ضريبة الدخل

أصدرت وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة ("وزارة المالية") في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢ المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢ بشأن فرض ضريبة على الشركات والأعمال ("ضريبة الشركات") من أجل سن نظام جديد لضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. أصبح نظام ضريبة الشركات الجديد سارياً على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣. ومن ثم، أصبحت الشركة خاضعة للضرائب اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤ بمعدل ٩٪ المُطبَّق على الدخل الخاضع للضريبة بما يتجاوز ما قيمته ٣٧٥,٠٠٠ درهم إماراتي.

تتمثل المكونات الرئيسية لمصروف ضريبة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ فيما يلي:

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
ضريبة الدخل المؤجلة:	
المتعلقة بالفروق المؤقتة	٢٨٠

ضريبة مؤجلة متعلقة بالبنود المُعترف بها في الدخل الشامل الآخر خلال العام:

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
صافي الأرباح على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣٦,٣٤١

بيان تسوية مصروف ضريبة الدخل مع الأرباح المحاسبية مضروبة في معدل الضريبة المحلي لسنة ٢٠٢٤:

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
الأرباح المحاسبية قبل الضريبة	١٣٤,٥٨٣
بمعدل ضريبة الدخل القانوني ٩٪ المطبق	١٢,١١٢
ناقصاً: إيرادات توزيعات الأرباح من الشركات المحلية	(١٢,٣٩٢)
الأرباح غير المُحققة من التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية	(٣٥٦)
رصيد ضريبة الدخل المُسجّل في الأرباح أو الخسائر	(٢٨٠)

تتعلق الضريبة المؤجلة بما يلي:

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
إعادة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣٦,٣٤١
خسائر قابلة للمقاصة مقابل دخل خاضع للضريبة مستقبلاً	(٣١٥)
إعادة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٣٥
صافي التزامات الضريبة المؤجلة	٣٦,٠٦١

٢١ ذمم دائنة تجارية وأخرى

	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٣ ألف درهم إماراتي
ذمم دائنة تجارية	٢٥,٤٧٩	١٥,٩٦٥
مصروفات مستحقة وذمم دائنة أخرى	١,٢٥٢	٥,٩٩١
استحقاقات مكافآت الموظفين	٥,١٣١	٥,١٣١
دفعات مُستلمة مُقدماً من العملاء	٨٦٠	٧١٧
فائدة مستحقة على القروض المصرفية	-	٢٥
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة (إيضاح رقم ١٤)	-	٩,٣٥٠
	٣٢,٧٢٢	٣٧,١٧٩

٢٢ ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية من خلال قسمة أرباح السنة العائدة إلى مُساهمي الشركة بقيمة ١٣٤,٥٨٣ ألف درهم إماراتي (٢٠٢٣: ٦٢,٢٣٤ ألف درهم إماراتي) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم الموجودة خلال العام ويبلغ ٣٥٨,٨٠٠ ألف سهم (٢٠٢٣: ٣٥٨,٨٠٠ ألف سهم).

لم تصدر الشركة أي أدوات من شأنها إحداث تأثير مخفّض على ربحية السهم عند استخدام تلك الأدوات. لم تكن هناك أية معاملات أخرى تنطوي على أسهم عادية أو أسهم عادية مُحتملة في الفترة ما بين تاريخ هذا التقرير وتاريخ اعتماد هذه البيانات المالية.

٢٣ الالتزامات المحتملة والارتباطات

ارتباطات رأسمالية

لم يكن لدى الشركة ارتباطات رأسمالية جوهرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: لا شيء).

ارتباطات تجارية

لم يكن لدى الشركة ارتباطات جوهرية ذات صلة بعمليات بيع الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: لا شيء).

الالتزامات المحتملة

كان لدى الشركة ضمانات مصرفية تبلغ قيمتها ٢,١٦٤ ألف درهم إماراتي (٢٠٢٣: ١,٥٨٧ ألف درهم إماراتي).

٢٤ القيم العادلة

رأت الإدارة أن القيم العادلة للمبالغ النقدية والأرصدة المصرفية والذمم المدينة التجارية والذمم الدائنة التجارية والقروض قصيرة الأجل والأصول والالتزامات المتداولة الأخرى تُقارب قيمها الدفترية إلى حد كبير نظراً لفترات الاستحقاق قصيرة الأجل لهذه الأدوات.

أُستخدمت الأساليب والافتراضات التالية لتقدير القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية:

- قيَّمت الشركة القروض طويلة الأجل ذات أسعار فائدة ثابتة المُقدَّمة إلى الشركة الزميلة بالاستناد إلى معايير مثل سعر الفائدة والعوامل المُحددة للمخاطر المُتعلقة بالدولة والجدارة الائتمانية للطرف المقابل وخصائص المخاطر للأصل المُموَّل. وبناءً على هذا التقييم، يتم الأخذ في الاعتبار مُخصصات الخسائر المُقدَّرة من الذمم المدينة.
- تستند القيم العادلة للأذونات والسندات المُدرجة إلى عروض الأسعار في تاريخ التقرير.
- هناك سوق نشط لاستثمارات الشركة في الأسهم المُدرجة وأدوات الدين المُدرجة.

يعرض الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لأصول الشركة المُسجَّلة بالقيمة العادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المستوى ١ ألف درهم إماراتي	المستوى ٢ ألف درهم إماراتي	المستوى ٣ ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
أدوات حقوق الملكية المُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٨٠٥,٩٨٦	-	-	١,٨٠٥,٩٨٦
أدوات الدين المُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	١٣,٣٨٦	-	١٣,٣٨٦
أدوات الدين المُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	٩,٢٤٥	-	٩,٢٤٥
الإجمالي	١,٨٠٥,٩٨٦	٢٢,٦٣١	-	١,٨٢٨,٦١٧

٢٤ القيم العادلة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المستوى ١ ألف درهم إماراتي	المستوى ٢ ألف درهم إماراتي	المستوى ٣ ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
أدوات حقوق الملكية المُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٣٩٦,٢٥٢	-	-	١,٣٩٦,٢٥٢
أدوات الدين المُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	١٣,٥٩١	-	١٣٥٩١
أدوات الدين المُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	١١,٣٥٣	-	١١٣٥٣
الإجمالي	١,٣٩٦,٢٥٢	٢٤,٩٤٤	-	١,٤٢١,١٩٦

٢٥ التقارير عن القطاعات

تتألف أنشطة الشركة من قطاعي أعمال رئيسيين وهما: (١) وهو تصنيع وبيع الإسمنت والمنتجات ذات الصلة، (٢) الاستثمارات في أوراق مالية وعقارات وشركة زميلة. فيما يلي تفاصيل إيرادات ونتائج وأصول والتزامات كل قطاع على حدة:

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
	الإسمنت ألف درهم إماراتي	الاستثمارات ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي	الإسمنت ألف درهم إماراتي	الاستثمارات ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
إيرادات من العقود المُبرمة مع العملاء	١٧٥,٧٤٢	-	١٧٥,٧٤٢	١٨٧,٩٢٢	-	١٨٧,٩٢٢
تكاليف مباشرة (فيما عدا مصروفات الاستهلاك)	(١٥٤,١٢٦)	-	(١٥٤,١٢٦)	(١٧٣,٤١٠)	-	(١٧٣,٤١٠)
مصروفات إدارية وعمومية* (فيما عدا مصروفات الاستهلاك)	(٢٥,٤٩١)	-	(٢٥,٤٩١)	(٥٥,٧٢٨)	-	(٥٥,٧٢٨)
مصروفات البيع والتوزيع (فيما عدا مصروفات الاستهلاك)	(٣,٣٧٥)	-	(٣,٣٧٥)	(٤,٤٦٣)	-	(٤,٤٦٣)
الاستهلاك والإطفاء	(١٨,٥٩٨)	-	(١٨,٥٩٨)	(١٨,٣٠٥)	-	(١٨,٣٠٥)
إيرادات أخرى	7,266	٣,٩٢٧	١١,١٩٣	١١,١٣٢	٣,٤٣٨	١٤,٥٧٠
إيرادات التمويل	-	٤,٥٢٩		-	٣٢,٨٤٩	٣٢,٨٤٩
تكلفة التمويل	(٤٩٦)	-	(٤٩٦)	(٥,٤٨٤)	-	(٥,٤٨٤)
إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية	-	١٤١,٣٣٢	١٤١,٣٣٢	-	٨٦,٠٨٨	٨٦,٠٨٨
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	٣,٩٨٠	٣,٩٨٠	-	١,٩٤٤	١,٩٤٤
القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المُعاد تصنيفها لأرباح وخسائر عند الاستبعاد	-	(١٠٧)	(١٠٧)	-	(٣,٧٤٩)	(٣,٧٤٩)
(خسائر)/أرباح القطاع	(١٩,٠٧٨)	١٥٣,٦٦١	١٣٤,٥٨٣	(٥٨,٣٣٦)	١٢٠,٥٧٠	٦٢,٢٣٤

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
	الإسمنت ألف درهم إماراتي	الاستثمارات ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي	الإسمنت ألف درهم إماراتي	الاستثمارات ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
أصول القطاع**	٣١٧,٢٦٠	٢,١١٩,٧٥٤	٢,٤٣٧,٠١٤	٣٣٧,٤٥٣	١,٧١٢,٣٣٣	٢,٠٤٩,٧٨٦
التزامات القطاع	٨٧,٢٨٠	-	٨٧,٢٨٠	٧٥,٩٦٧	-	٧٥,٩٦٧
نفقات رأسمالية	١٠,٢٧٨	-	١٠,٢٧٨	٣,٣١٢	-	٣,٣١٢

* تُصنَّف رواتب وامتيازات الموظفين ضمن قطاع الإسمنت، حيث أن أغلب الموظفين يعملون في هذا القطاع.

** لا تخصص المبالغ النقدية والأرصدة المصرفية للقطاعات بصورة فردية، وذلك نظراً لأنه يتم إدارتها واستخدامها عند الحاجة.

٢٥ التقارير عن القطاعات (تابع)

تم الإفصاح أدناه عن مزيد من المعلومات اللازمة بمقتضى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ *"التقارير عن القطاعات"*:

أ) معلومات عن القطاعات الجغرافية

بلغت الإيرادات من العملاء الكائنين في بلد مقر الشركة (دولة الإمارات العربية المُتحدة) ما قيمته ١٧٥,٧١٢ ألف درهم إماراتي خلال السنة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ١٨٧,٨٥٤ ألف درهم إماراتي) كما بلغت الإيرادات من العملاء خارج دولة الإمارات العربية المتحدة (عملاء أجانب) ما قيمته ٣٠ ألف درهم إماراتي (٢٠٢٣: ٦٨ ألف درهم إماراتي).

تقع كافة الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة للشركة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

ب) كبار العملاء

كان هناك عميل واحد بإيرادات تتجاوز نسبة ١٠٪ من إجمالي إيرادات الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: عميل واحد).

٢٦ إدارة المخاطر

تتألف الالتزامات المالية الرئيسية لدى الشركة من القروض والسلفيات والذمم الدائنة التجارية والأخرى. يتمثل الغرض الرئيسي من هذه الالتزامات المالية في تمويل عمليات الشركة. تتضمن الأصول المالية الأساسية للشركة من الذمم المدينة التجارية والمبالغ النقدية والأرصدة المصرفية التي تنتج مباشرة من عملياتها. تمتلك الشركة أيضاً استثمارات في أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية ولديها قرض مُقدَّم لشركة زميلة.

تتعرض الشركة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تُشرف الإدارة العليا للشركة على إدارة هذه المخاطر. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد سياسات إدارة تلك المخاطر وهي ملخصة أدناه:

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تتألف مخاطر السوق من ثلاثة أنواع من المخاطر، تتمثل في: مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات ومخاطر الأسعار الأخرى مثل مخاطر أسعار الأسهم. تتضمن الأدوات المالية التي تتأثر بمخاطر السوق القروض لأجل والودائع المصرفية واستثمارات الدين واستثمارات حقوق الملكية.

تتعلق تحليلات الحساسية في الأجزاء التالية بالوضع الذي كانت عليه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣.

مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن تعرض الشركة لمخاطر التغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق يتعلق بشكل أساسي بالتزامات الدين طويلة الأجل لدى الشركة ذات أسعار فائدة مُتغيرة. تخضع معظم الاستثمارات في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لفائدة ذات أسعار ثابتة.

حساسية أسعار الفائدة

يوضح الجدول التالي حساسية تجاه التغير المُحتمل بشكل معقول في أسعار الفائدة على الجزء المتأثر من القروض والودائع الثابتة. ومع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، إلا أن أرباح الشركة تتأثر بأي تغير يطرأ على القروض ذات أسعار متغيّرة والودائع الثابتة على النحو التالي:

	الارتفاع/الانخفاض في نقاط الأساس	التأثير على أرباح السنة ألف درهم إماراتي
٢٠٢٤		
قروض مصرفية وودائع ثابتة	**+٥٠**	**-**
قروض مصرفية وودائع ثابتة	**-٥٠**	**-**
٢٠٢٣		
قروض مصرفية وودائع ثابتة	+٥٠	(٤٧٥)
قروض مصرفية وودائع ثابتة	-٥٠	٤٧٥

تم تحديد تحليل الحساسية المذكور أعلاه على أساس التعرض لمخاطر أسعار الفائدة على القروض والودائع الثابتة في تاريخ التقرير. تم إعداد التحليل على أساس افتراض أن هذه المبالغ المُستحقة في تاريخ التقرير كانت مُستحقة طوال العام. تُستخدم الزيادة أو النقص بمقدار ٥٠ نقطة أساس عند إبلاغ موظفي الإدارة العليا بمخاطر أسعار الفائدة بشكل داخلي، وتُمثِّل تقييم الإدارة للتغيُّر المُحتمل بشكل معقول في أسعار الفائدة.

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السوق (تابع)

مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للتعرض بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعلق تعرض الشركة لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بشكل أساسي بالأنشطة الرئيسية للشركة (عندما تكون الإيرادات أو المصروفات مُقوَّمة بعملة أجنبية) كذلك الأنشطة الاستثمارية (الاستثمار في الأصول المالية والشركة الزميلة).

لا يوجد لدى الشركة حالات تعرض جوهرية لمخاطر صرف العملات الأجنبية حيث أن معظم معاملاتها مُقوَّمة بالدرهم الإماراتي والريال السعودي والدولار الأمريكي، إذ أن سعر صرف الدرهم الإماراتي والريال السعودي مُثبَّت مقابل الدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار حقوق الملكية في انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات حقوق الملكية وقيمة الأسهم الفردية. إن سندات الملكية المُدرجة وغير المُدرجة لدى الشركة مُعرضة لمخاطر أسعار السوق الناشئة عن حالات عدم اليقين حول القيم المُستقبلية للأوراق المالية الاستثمارية.

إن التأثير على حقوق الملكية (احتياطي القيمة العادلة) نتيجة للتغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُدرجة في الأسواق المالية المُختلفة والمحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣، وعلى قيمة الدخل الموحدة (نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كأصول مالية من خلال الأرباح أو الخسائر) بسبب التغيرات المُحتملة بشكل معقول في أسعار الأسهم المُدرجة التي تمتلكها الشركة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، كما يلي:

	٢٠٢٤		٢٠٢٣	
مؤشر السوق	نسبة الانخفاض في أسعار السوق %	التأثير على حقوق الملكية (احتياطي القيمة العادلة) ألف درهم إماراتي	الانخفاض في أسعار السوق%	التأثير على حقوق الملكية (احتياطي القيمة العادلة) ألف درهم إماراتي
سوق دبي المالي	٥٪	(٧٦,٦٨٢)	٥٪	(٥٣,٤٦٦)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	٥٪	(٧,٣٥٦)	٥٪	(٨,٧٦٦)
السوق المالية السعودية (تداول)	٥٪	(٥٩٠٣)	٥٪	(٧,٣٠١)

في حالة زيادة أسعار السوق بنفس النسبة فسيرتب عليها تأثير عكسي بنفس المقدار.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم وفاء الطرف المقابل بالتزاماته بموجب أداة مالية أو عقد مع العميل، مما يؤدي إلى خسارة مالية. تتعرض الشركة إلى مخاطر الائتمان من أنشطتها التشغيلية (بشكل رئيسي الذمم المدينة التجارية) ومن أنشطتها التمويلية، بما في ذلك الودائع لدى البنوك والقرض المُقدَّم للشركة الزميلة والأدوات المالية الأخرى.

ذمم مدينة تجارية

تسعى الشركة للحد من مخاطر الائتمان لديها فيما يتعلق بأرصدة العملاء وذلك من خلال وضع حدود ائتمانية للعملاء الأفراد ومراقبة الذمم المدينة القائمة والحصول على الضمانات المصرفية وغيرها من الضمانات الأخرى. تُدير الشركة أيضاً المخاطر من خلال التعامل مع قاعدة كبيرة متنوعة من العملاء. كان لدى الشركة ١٠ عملاء في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٢: ١٣ عميلاً) يدين لها كل منهم بأكثر من ٢ مليون درهم إماراتي، وهو ما يُمثل ٨٦٪ تقريباً من كافة الذمم المدينة التجارية (٢٠٢٢: ٩١٪).

علاوة على ذلك، يتم إجراء تحليل انخفاض القيمة في تاريخ كل تقرير باستخدام مصفوفة مخصصات لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وتستند معدلات المخصصات إلى عدد أيام التأخر عن السداد لمجموعات مختلفة من العملاء التي تنطوي على سمات خسائر مماثلة (أي: مضمونة ومضمونة جزئياً وغير مضمونة). على جانب آخر، يعكس احتساب نتيجة الاحتمال المُرجح والقيمة الزمنية للنقود فضلاً عن معلومات معقولة وداعمة متاحة في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية للظروف الاقتصادية.

تقتصر مخاطر الائتمان على القيم الدفترية للأصول المالية في بيان المركز المالي.

تحتفظ الشركة بضمانات مصرفية وشيكات آجلة الدفع كتأمين. تُعتبر هذه الضمانات جزءاً لا يتجزأ من الذمم المدينة التجارية ويتم أخذها في الاعتبار عند احتساب انخفاض القيمة. إن نسبة ٢٤٪ من الذمم المدينة التجارية للشركة مضمونة بضمانات مصرفية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٣٠٪).

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

ذمم مدينة تجارية (تابع)

فيما يلي معلومات حول تعرُّض الشركة لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالذمم المدينة التجارية لديها باستخدام مصفوفة المخصصات:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		أيام التأخر في السداد			
	حالية ألف درهم إماراتي	أقل من ٣٠ يوماً ألف درهم إماراتي	من ٣١ إلى ٩٠ يوماً ألف درهم إماراتي	من ٩١ إلى ١٢٠ يوماً ألف درهم إماراتي	أكثر من ١٢٠ يوماً ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
معدل خسائر الائتمان المتوقعة	٠,٧٪	٠,٨٪	٢,٤٪	٣,١٪	٣٢,٩٪	
مجموع القيمة الدفترية	٣٤,٨٧٨	١١,١٠٢	١٩,٠٦٣	٦,٨٤٤	٣٤,٥٠٤	١٠٦,٣٩١
الإجمالي المُقدَّر عند التعثر*						
خسائر الائتمان المتوقعة*	٢٥٢	٩٤	٤٦٤	٢٠٩	١١,٣٦٠	١٢,٣٧٩

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		أيام التأخر في السداد			
	حالية ألف درهم إماراتي	أقل من ٣٠ يوماً ألف درهم إماراتي	من ٣١ إلى ٩٠ يوماً ألف درهم إماراتي	من ٩١ إلى ١٢٠ يوماً ألف درهم إماراتي	أكثر من ١٢٠ يوماً ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
معدل خسائر الائتمان المتوقعة	٠,٨٪	١,١٪	٢,٤٪	٣,٣٪	٣٠,٩٪	
مجموع القيمة الدفترية						
الإجمالي المُقدَّر عند التعثر*	٤١,١٢٩	١١,٣٩٧	٢٥,٥٦٥	٩,٢٥٨	٣٥,٦٢٣	١٢٢,٩٧٢
خسائر الائتمان المتوقعة*	٣٢١	١٢١	٦١٣	٣٠٢	١١,٠٢٢	١٢,٣٧٩

* يُستثنى من هذا البند القيمة الدفترية وخسائر الائتمان المتوقعة من أرصدة الذمم المدينة غير التجارية.

الأدوات المالية والأرصدة المصرفية والذمم المدينة الأخرى

تحد الشركة من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها فيما يتعلق بالودائع المصرفية من خلال التعامل فقط مع بنوك ذات سمعة جيدة.

تستثمر الشركة فقط في سندات دين مُدرجة ذات مخاطر ائتمان منخفضة نسبياً. إن الأدوات الدين للشركة المُسجَّلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تشتمل بشكل حصري على سندات مدرجة ذات تصنيف ائتماني جيد، وبالتالي، فإنها تُعتبر استثمارات ذات مخاطر ائتمان منخفضة. لم تعترف الشركة بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة من أدوات الدين لديها المُسجَّلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أساس عدم أهميتها. تم الإفصاح في الإيضاح رقم ١٤-٤ عن مخاطر الائتمان بخصوص قرض مستحق من شركة زميلة.

مخاطر السيولة

تحد الشركة من مخاطر السيولة التي تتعرض لها بالتأكد من توافر الأموال الناتجة داخلياً والتسهيلات المصرفية. تتطلب شروط المبيعات لدى الشركة سداد المبالغ خلال فترة تتراوح ما بين ٣٠ إلى ١٢٠ يوماً من تاريخ البيع. عادةً ما تُسوى الذمم الدائنة التجارية خلال فترة تتراوح ما بين ٣٠ إلى ١٢٠ يوماً من تاريخ الشراء.

يلخص الجدول أدناه فترات استحقاق الالتزامات المالية غير المخصومة لدى الشركة في ٣١ ديسمبر، بناء على تواريخ السداد التعاقدية وأسعار الفائدة الحالية السائدة في السوق.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	أقل من ٦ أشهر ألف درهم إماراتي	من ٦ إلى ١٢ شهر ألف درهم إماراتي	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم إماراتي	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
ذمم دائنة تجارية وأخرى	٣٢,٧٢٢	-	-	-	٣٢,٧٢٢

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	أقل من ٦ أشهر ألف درهم إماراتي	من ٦ إلى ١٢ شهر ألف درهم إماراتي	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم إماراتي	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
ذمم دائنة تجارية وأخرى	٣٦,٤٦٢	-	-	-	٣٦,٤٦٢
قروض تحمل فائدة	٢٠,١٠٥	-	-	-	٢٠,١٠٥
الإجمالي	٥٦,٥٦٧	-	-	-	٥٦,٥٦٧

إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الأساسي لإدارة رأس مال الشركة في ضمان الحفاظ على نسب جيدة لرأس مالها من أجل دعم أعمالها وتحقيق أعلى قيمة للمساهمين.

تدير الشركة هيكل رأس مالها وتقوم بالتعديلات عليه في ضوء التغييرات في ظروف العمل. كما لم تطرأ أي تغييراتٍ على الأهداف أو السياسات أو العمليات خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. يتألف رأس المال من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المُحتجزة، وتم قياسه بمبلغ قدره ٢,٤٦٣,١٧٠ ألف درهم إماراتي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٣: ٢,٠١٤,٧١٣ ألف درهم إماراتي).